



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 20 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

أي هوية للاقتصاد السوري تفرضها الضرورة؟

تترجع مسألة الوضع المعيشي شديد الصعوبة الذي يعيشه أكثر من 90% من السوريين، على رأس قائمة الأولويات الوطنية؛ ليس من باب إنساني وأخلاقي فحسب، وهما جانبان كافيان بذاتهما، بل ومن الباب الوطني أيضاً، ومن باب الحفاظ على السلم الأهلي وضرورة قطع الطريق على التدخلات الخارجية الضارة، ومطامع التقسيم والتخريب التي تحاول الدخول من كل ثغرة ممكنة، وتقف وراءها جهات متعددة على رأسها تجار الحرب والفاقدون الكبار والعدو «الإسرائيلي» الذي لا يخفي -بوقاحتة المعهودة- نواياه المعلقة في العمل من أجل تقسيم سورية.

إن مهمة إنقاذ الشعب السوري من غائلة الفقر والجوع، هي مهمة ملحة أشد الإلحاح، وهي في الوقت نفسه المدخل الأساسي نحو تحديد وجه سورية الاقتصادي اللاحق بالمعنى الاستراتيجي، أي هوية اقتصادها وطبيعتها وأهدافها.

نقطة الانطلاق الإلزامية لإعادة إقلاع الاقتصاد الوطني ومن ثم لإعادة الإعمار، هي الأمر الواقع الذي نعيشه، والذي تركه لنا الرئيس الساقط الفار بشار الأسد، محققاً جزءاً مهماً من شعاره: «الأسد أو تحرق البلد»، وهو قد أحرق البلاد فعلاً، ولكنه لم يتمكن من قتلها نهائياً، ومهمتنا كسوريين أن نعالج جراحها، ونعيد توحيدها وإيقافها على أقدامها، كريمة وعزيرة.

الأمر الواقع يتضمن دماراً هائلاً في البنى التحتية، ونقصاً كبيراً في الكفاءات الماهرة التي تم تهجير قسم كبير منها، ولم يعد منها حتى الآن إلا النزر اليسير. يتضمن أيضاً عقوبات غربية شديدة القسوة، وأكثرها قسوة وإجراماً العقوبات الأمريكية التي لم ترفع بعد، وليس من الواضح إن كانت سترفع، بل ويعلمنا تاريخ العقوبات الأمريكية على بلدان عديدة سابقاً، أن التعويل على رفعها في أي وقت قريب، ليس أكثر من ملاحقة للسراب وقبض للريح. الأمر الواقع يتضمن أيضاً قطاع دولة رابحاً تم تخسيره بشكل مقصود لدفعه نحو الخصخصة، عملاً بوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، ولتحويله إلى ملكية الفاسدين الكبار أنفسهم الذين حاصروه وأضعفوه. ويتضمن نسبة بطالة ربما تكون الأعلى في العالم، وتوزيعاً جائراً للثروة يصب في مصلحة أقل من 10% من السكان، ويتضمن أيضاً خطوات هائلة تم السير فيها على طريق اللبرلة الاقتصادية، وإضعاف دور الدولة الاجتماعي لمصلحة كبار التجار وكبار الناهيين، وعلى حساب عامة السوريين.

إقلاع الاقتصاد السوري يحتاج أولاً وقبل كل شيء استعادة السوق السورية الواحدة، وهذا أمر سياسي بالدرجة الأولى ويتم عبر التفاهات والتوافقات بين السوريين، وتشير المعطيات إلى أن خطوات مهمة قد جرى قطعها في هذا الاتجاه، وينبغي استكمالها بأسرع وقت ممكن.

ويحتاج ثانياً إلى تأمين موارد للتراكم من جهة، وإلى رفع نسبة العائدية من جهة ثانية، بما يؤمن أرقام نمو ينبغي ألا تقل عن 10-15% سنوياً.

ويحتاج ثالثاً إلى إعادة توزيع جذبية للثروة لمصلحة أصحاب الأجر، لأن استكمال تدوير عجلة الإنتاج يتطلب بالضرورة ارتفاع القدرة على الاستهلاك لدى عموم الشعب السوري، ورفع القدرة على الاستهلاك لا بد من إعادة توزيع الثروة.

الدمج بين إحدائيات الأمر الواقع القائمة، والمهمات الثلاث التي ينبغي تحقيقها، هو ما يحدد بشكل موضوعي أي هوية للاقتصاد السوري ينبغي أن تكون... والإجابة الملموسة عن سؤال الهوية الاقتصادية للبلاد هي أمر مفتاحي في تحديد هوية البلاد السياسية والاجتماعية.

يمكن تلخيص الملامح الأساسية للهوية الاقتصادية، بالنقاط التالية:

أولاً: اقتصاد مستقل لا يتبع دولة أو معسكراً دولياً، وإنما يستفيد من الصراع والتنافس الدولي، ومن التعددية القطبية القائمة فعلاً، في تأمين هوامش واسعة للحركة التي تملئها مصلحة البلاد وأهلها.

ثانياً: ينبغي أن يكون للدولة دور اجتماعي قوي وواضح المعالم، على الأقل بالاستفادة من النماذج الأوروبية في السبعينيات والثمانينيات في دولة الرعاية الاجتماعية.

ثالثاً: ينبغي أن يحقق اقتصادنا أعظم عدالة اجتماعية وأعلى نمو، بالاستفادة من الموارد والثروات المحلية بالدرجة الأولى، وخاصة منها تلك التي تحمل قيماً مطلقة، أي التي نستطيع أن نقدمها بشكل احتكاري للسوق العالمية لأنها خواص فريدة تمتلكها الطبيعة السورية ولا يمتلكها سواها.

رابعاً: ينبغي لاقتصادنا أن يقوم على مجتمعات زراعية صناعية تعظم القيمة المضافة للحدود القصوى الممكنة، بما يؤمن اكتفاءنا الذاتي والقدرة على الانتقال نحو صناعات ثقيلة متطورة.

هذه الأهداف كلها قابلة للتحقيق في ظل التوازن الدولي الجديد، وفي ظل إرادة السوريين وكفاءاتهم وموارد بلادهم، ولكنها تتطلب توافقاً واضحاً وتفصيلاً حول الخريطة الاستثمارية في سورية، وحول دور الدولة ضمنها، وحول طبيعة العلاقات مع الخارج، وهي أمور لا يمكن الانطلاق نحوها جدياً دون الحل السياسي الشامل الذي يؤمن وحدة سورية شعباً وأرضاً.

المستقبل السوري... هل تتهض المشاريع الصغيرة والمتوسطة اقتصاداً دمرته الحرب؟

[12]

شؤون عربية ودولية

ترامب يسير
في مسار إجباري!

17

شؤون محلية

إعادة النظر
في اتفاقات استثمار النفط

08

ملف «سورية 2025»

إعادة الإعمار في سورية...
فلنؤسس العملية على أسس علمية

05

شؤون عمالية

من جديد
«ضربوا الشتاتي»

02

من جديد «ضربوا الشناتي»



عادت مقولة «ضربوا الشناتي» لتكون على لسان عمال القطاع الخاص بعد شهر من أفول الظاهرة مؤقتاً. فآلاف الشباب «الطافشين» الذين نهوا على السفر، كانوا قد ألغوا هذه الفكرة بعد سقوط السلطة، وفركوا كفوفهم وتجهزوا واجدين أنفسهم بانفراجات كبرى، برغيد العيش والاستقرار، وما هي إلا أسابيع قليلة حتى عادت مشاريع السفر لتكون السُّلْع الشاغل، والحديث الأكثر تداولاً، في مجتمع زادت فيه البطالة لدرجاتٍ غير مسبوقة، دون أي وضوح لأفق أو مستقبل يجعل من الانتظار أحد الحلول.

الشأن الاقتصادي السوري، دون أن نعلم بطريقة أو بأخرى ما هو النهج المراد السير به، رغم وجود قاسم مشترك أكبر بين كل ذلك، وهو التركيز على السوق الحر والخصخصة، والذي يتناقض مع الحديث في الوقت نفسه عن حماية الصناعة والزراعة والمنتج السوري، وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الخام. وهذه «الخلطة العجيبة» من المقولات مجتمعة تحتاج لبرمجة، لعلنا نفهم من الأمر شيئاً، فتلك عناوين تبقى عناوين بالنسبة للعمال، وتحتاج لمن يحولها إلى برامج محددة وواضحة، هذا إذا كان ذلك أصلاً من اختصاص الحكومة الحالية ودورها، وتتناسب مع قدراتها وصلحياتها. وبنظرنا تطور سياسي محتمل قادم ينقلنا لمرحلة جديدة تخطط وتمنح، لا بد من إجراءات إسعافية مؤقتة تحافظ على الحد الأدنى من دوران الاقتصاد المحلي من جهة، وعلى الكوادر البشرية العاملة من جهة أخرى، فأى تفريط قادم بالعمال لا يمكن تعويضه لاحقاً، وستضاف لخسائر سابقة تساوي ثروات بلاد بأكملها، فهل من الصعب على المسؤولين إيجاد حلول مؤقتة كهذه توقف التدهور المستمر للاقتصاد وقواه المجتمعية؟ وهل يراهن أحد على صمود هؤلاء بأمعاء خاوية؟ وإلى متى؟

الاقتصادية شكّل العامل الأساس بالعودة لطروحات السفر، كونه شكلاً خياراً وحيداً في الوقت الراهن رغم كل التصريحات الإعلامية التي تخرج من المسؤولين، أو حتى رجال الأعمال الذين يظهرون على مواقع التواصل الاجتماعي معلنين رغبتهم بالاستثمار وفتح المشاريع العملاقة، سواء كانت صناعية أو تجارية أو عقارية أو خدمية، ولكن ذلك ليس له تأثير على قرار الراغبين بالسفر، كونهم يقرؤون الواقع بشكل موضوعي، ويعلمون من خلال يومياتهم حجم الضائبة وانعدام الأفق، فجملة القرارات الحكومية الخاصة بالتسريح والفصل بالقطاع العام وكمية البضائع المستوردة التي أغرقت الأسواق وأفقدت المنتج المحلي نقاط قوته، إضافة لقرار عشرات الصناعيين بالتوقف لدراسة الوضع والكلف الجديدة، وآلية المنافسة وغيرها، تؤكد على فوضى المشهد وانعدام الرؤى القادمة، ولن يخفي هؤلاء المعطلين عن أعمالهم شعارات وتصريحات ووعود.

صمود بأمعاء خاوية

نسمع بشكل مستمر عن اجتماعات حكومية مع الصناعيين والتجار والفاعليات الاقتصادية الوازنة في البلاد، ونرى كذلك ندوات وتقارير إعلامية عربية وغربية تتحدث عن

فرح عمار

آلاف المنشآت والمعامل والورش توقفت بشكل كامل أو جزئي، أضف عليها توقفات كبيرة في القطاع الخدمي والمهني، والذي أدى لخسارة مئات الألوف من العاملين لعملهم وانقطاع أرزاقهم، مما جعلهم بأزمة تضاف لأزمته السابقة، ويبحثون عن حلول حتى وإن كانت مؤقتة، فبعضهم توجه للعمل كسائقي سيارات الأجرة والميكرو باص يومية لا تكاد تكفي مصروفاً شخصياً، في حين توجه البعض للعمل على بسطات تعود ملكيتها لحياتها، المليئين برأس المال القادر على التمويل ودفع التكاليف، ورضي البعض ببسطة صغيرة للدخان أو الخبز أو غير ذلك، مما يقدر على تمويلها به ببضع آلاف من الليرات، أما المهنيون والحرفيون في قطاع الموبيليا والمعادن والبناء فكانت خيارتهم أصعب، نظراً للسكتة القلبية التي أصابت قطاعاتهم، وأصابت العاملين بها، وهؤلاء تحديداً الأكثر رغبة بالسفر، بحثاً عن فرصة تؤمن الحد الأدنى من معيشة عائلاتهم التي تعيش تحت الحرمان المديد.

ضباب وفوضى وغياب الحلول

ضبابية المشهد لما ستهب إليه الأمور في البلاد وخاصة من الناحية

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



أجور العمال قضية وطنية وطبقية

من المؤكد أن الأجور من أكثر القضايا إلحاحاً، ومن أكثر القضايا التي يجري تداولها على السنة من يبيعون قوة عملهم، سواء العضوية منها أو الفكرية وخاصة في هذه الأوقات الصعبة التي يتعرض لها العمال والمعروفة للجميع؛ فهنا لا فرق بين الاثنين من حيث النتيجة النهائية، وهي ضرورة تحسين الوضع المعيشي، عبر تحسين القدرة الشرائية للأجور بالنسبة للأسعار، وخاصة مع غلاء الأسعار التي تقفز الآن قفزات متسارعة لا يمكن للأجور الحالية إدراكها، رغم كل ما يقال عن هبوط في الأسعار، وهذا يعني استمرار الحال على ما هو عليه من بؤس وحرمان للعاملين بأجر، ويعني تعزيز انقسام المجتمع إلى فريقين أساسيين ناهيين ومنهوبين، يجري الصراع بينهما. الفريق الأول مسلح بكل الوسائل الضرورية التي تجعله مستمراً في تسلطه واستغلاله، والفريق الآخر مجرد من إمكانياته، ومكبلة طاقاته ومحروم من حقوقه الدستورية التي تضمن حقوقه في الدفاع عن حياته. إن الطبقة العاملة السورية لديها الكثير من المجسات التي تستشعر بها تحسن وضعها المعيشي أو تدهوره، وأهمها الأجور الحقيقية التي يتقاضاها العمال، والتي لا تسد الرمق الآن، والحديث المتواصل عن زيادة للأجور يطبل بها الإعلام ويزمر، يراد منها طمأنة العمال إلى إمكانية تحسين أوضاعهم، الذي يبقى في عداد الوعود الكلامية فقط حتى الآن، ومحاولة تأريض حالة الغليان المستتر الذي ينتاب عموم الفقراء، ومنهم الطبقة العاملة بسبب أجورها الضعيفة التي أوصلت غالبية الطبقة العاملة إلى ما دون خط الفقر، الذي حددته الحكومة السابقة في بياناتها وإحصاءاتها. والحقيقة أن التحسن في المستوى المعيشي والذي تجري العناية له هو تحسن معدلات النهب لقوى السوق الكبرى، وانخفاض حقيقي في معدلات الأجور، وهذه نتيجة طبيعية للسياسات الاقتصادية التحريرية «أي الليبرالية» وتحرير الأسعار، والاستثمارية والأجورية، التي كانت تتبعها الحكومة السابقة وتستمر بها الحكومة الحالية المسماة بتصريف أعمال، والتي ليس آخرها إزالة الدعم عن المشتقات النفطية والسير باتجاه إزالة ما تبقى من دعم للكثير من المواد الضرورية لعيش الفقراء تحت مبرر عدم توفر الموارد الكافية، وهذا الكلام مناف للحقيقة حيث الموارد موجودة في جيوب الناهيين الكبار. ما نود أن نقوله في كل ما تقدم، هو أن قضية الأجور -وزيادتها زيادة حقيقية تستطيع أن تصح المعادلة المائلة الآن لمصلحة الأرباح، أي لمصلحة رأس المال- هي قضية وطنية من الدرجة الأولى، تتحمل مسؤوليتها كل القوى النضالية في المجتمع، وبالأخص الحركة النقابية التي يقع على عاتقها النضال من أجل ذلك جنباً إلى جنب مع الطبقة العاملة في اعتصاماتها ووقفاتها الاحتجاجية، كي يشكل هذا الأمر عامل ضغط وكذلك رسالة للمعنيين بأن الطبقة العاملة قادرة على الحركة وستواصلها حتى انتزاع حقوقها في أجر عادل وحققها في مكان عملها.

الضمان الاجتماعي حق للعمال

تعاني الطبقة العاملة من ظروف عمل معقدة غير سليمة، في السابق والآن أيضاً حيث تعاني بطرق جديدة ومبتكرة، وتعاني بالأخص من الأجور غير المناسبة التي لا تؤمن المعيشة الكريمة للعامل، وعدم توفير وسائل الصحة والسلامة المهنية لمن هم ما زالوا على رأس عملهم، بالإضافة إلى قوانين العمل غير المنصفة للعمال، وخاصة عمال القطاع الخاص، مما أفقد العمال الكثير من الحقوق العمالية وأدى إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة.

■ محرر الشؤون العمالية

ظهرت فكرة الضمان الاجتماعي مع بدايات النهضة الصناعية وتطورها وتقدمها، مع زيادة الأخطار التي يتعرض لها العمال وتهديد سلامتهم وأمنهم المعيشي، ومع ظهور الحركة النقابية العمالية، والتي كانت تطالب بضرورة وجود تأمين اجتماعي للعمال، مثل الإجازة المرضية مدفوعة الأجر، وإصابات العمل وتأمين الشيخوخة وغيرها من الحقوق للطبقة العاملة، لمواجهة المخاطر التي تهدد العامل وضرورة تأمين الأمن له.

يعتبر الضمان الاجتماعي من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في المجتمع، لأنها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالواقع المعيشي من ظروف اقتصادية واجتماعية. أما من حيث الأولوية لدى العمال اليوم فهي حصولهم على أجر عادل يكفل لهم حياة كريمة تلبى المتطلبات المعيشية اللازمة لاحتياجات أسرهم وإعالتهم لها، هذا إضافة إلى حقهم في فرصة عمل لائقة ومناسبة لإمكانياتهم وتطلعاتهم.

تناضل النقابات العمالية التي تمثل العمال قوياً وفعالاً في أرجاء المعمورة من أجل التأمين الاجتماعي المناسب للعمال وأسرهم وحمايتهم من البطالة والمرض والإصابة ومعالجة مشكلات الشيخوخة، وتضمنت الوثائق والتشريعات الدولية ووثائق اتحاد نقابات العمال العالمي أيضاً، بأنه لكل شخص في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، يوفر له الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته، من خلال مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، وخاصة الماكل

والملبس والسكن والعناية الطبية الضرورية. كذلك أكدت على حماية العمال من البطالة والمرض والعجز وبعض مشكلات الشيخوخة أو غيرها من الظروف الخارجة عن إرادته التي تقفده أسباب عيشه.

من هنا ظهرت ضرورة وجود نظام اجتماعي يضمن للعمال الحماية والأمن، وأصبح أحد مقاييس التقدم في كل الدول، وحسب ما يتضمن من تشريعات تساهم في تعزيز التكافل والحماية الاجتماعية للطبقة العاملة ويهدف إلى ضمان الأمن الاقتصادي للعامل وأسرته من المخاطر وأثارها،

من خلال التعويض عن الأضرار الناجمة عن هذه المخاطر مثل تأمين العلاج للعمال المرضى والإصابات الناتجة عن حوادث العمل أو الأمراض المهنية، وتأمين المصاب بعجز جزئي وتمكينه من مزاولة عمل جديد يتناسب مع قدراته الجديدة بعد العجز، وتوفير الحماية لأسرة العامل من بعده في حال الوفاة أو إصابته بعجز كلي.

ومن جهة أخرى يساهم الضمان الاجتماعي في التنمية والسلم الأهلي في المجتمع. وتقع مسؤولية تطبيق الضمان الاجتماعي وحمايته في

حياة العمال الأساسية على الحكومة والنقابات كممثلين للعمال سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص. كانت منظمة العمل الدولية قد أكدت بأنه «لا بديل عن قيام الدولة بمسؤوليتها للحماية الاجتماعية بشكل مباشر ودون وسطاء، مثل الجمعيات الخيرية أو منظمات المجتمع المدني أو تبرعات أصحاب الأموال. وأن الحماية الاجتماعية الفعالة والشاملة ليست ضرورية فقط للعدالة الاجتماعية والعمل اللائق، بل وأيضاً لخلق مستقبل مستدام للعمال، وقادر على الصمود».

الطبقة العاملة



الولايات المتحدة: عمال ينهون إضرابهم في متاجر كينغ سوبرز للبقالة

أنهى أكثر من 10 آلاف من عمال متاجر كينغ سوبرز للبقالة في منطقة دنفر إضرابهم الذي استمر 12 يوماً في وقت متأخر من يوم الإثنين 2/17 بعد أن حصلوا على بعض الحماية الأساسية للعمال ووافقوا على استئناف التفاوض مع السلسلة المملوكة لشركة كروجر. بحسب رئيسة نقابة عمال الأغذية والتجارة المحلية، التي أضافت «سنعود إلى طاولة المفاوضات ونواصل نضالنا من أجل عقد نقابي عادل لنا ولعملائنا والمجتمعات التي نخدمها». وكان العاملون والإدارة قد وصلوا إلى طريق مسدود في مفاوضات العقود بشأن التوظيف والرعاية الصحية، وكانت ممارسات التفاوض غير العادلة لسلسلة المتاجر الكبرى المملوكة لشركة كروجر هي التي دفعت العمال إلى الإضراب في 77 متجراً في دنفر وضواحيها في وقت سابق من هذا الشهر.



موريتانيا: عمال مركز الصحة بمدينة روصو يهددون بإضراب

هدد العمال بالمركز الصحي بمدينة روصو الموريتانية بالإضراب عن العمل في الفترة الليلية، في المركز «المشفى» وذلك ابتداء من الأول من آذار القادم. وقال العمال إن إضرابهم عن العمل بسبب عدم استجابة المستشفى لدفع مستحقات العمال الشهرية، مشيرين إلى أن مستحقاتهم لم تُصرف لهم منذ سبعة أشهر، ويدخلون شهرهم الحادي عشر من دون صرف علاوة الترفيع الدورية. وأعلن العمال يوم الأربعاء 19 الشهر الجاري توقفهم عن العمل لمدة ساعة من كل أربعاء بداية من آذار القادم، مصحوباً بوقفات أمام المركز حتى تتم تلبية مطالبهم. كما طالب العمال بدفع الديون المستحقة لهم والتزام الجهات المعنية بدفعها شهرياً.



إيران: موجة جديدة من الاحتجاجات العمالية

شهدت إيران موجة جديدة من الاحتجاجات، وكان يومها الثالث يوم الثلاثاء 18 شباط الجاري، التي تعبر عن تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للعمال والمتقاعدين، مع استمرار التجاهل الحكومي لمطالبهم، حيث واصل عمال مصنع النسيج في بروجرد إضرابهم عن العمل، للمطالبة بمستحقاتهم المالية المتأخرة. تجتمع العمال أمام المصنع، مؤكدين رفضهم للمماطلة في دفع رواتبهم، وسط تدهور أوضاعهم المعيشية، وغياب أي استجابة من إدارة المصنع. ودخل عمال شركة البتروكيماويات في ميان ماهشهر في إضراب احتجاجاً على تدهور أوضاعهم المعيشية وغياب أي استجابة لمطالبهم بتحسين ظروف العمل وزيادة الرواتب. وفي احتجاج آخر بمدينة ماهشهر، أضرب عمال شركة بتروكيماويات صبا، للبتروكيماويات، بسبب عدم دفع رواتبهم لمدة ثلاثة أشهر. كذلك نظم عمال مصانع الاتصالات الإيرانية ITMC تجمعاً احتجاجياً ضد تأخير رواتبهم لمدة خمسة أشهر.



البرتغال: عمال النقل يصوتون على الإضراب

أعلن اتحاد عمال النقل على الطرق والنقل المدني في البرتغال أنه بعد الجلسة العامة الكبيرة للجنة النقابية في محطة سانتو أمارو في لشبونة، وافق العمال على إضراب في يوم 11 آذار، إذا لم يكن هناك تجاوب من الإدارة في شركة النقل «كاريس» في الاجتماع القادم. وكاريس مسؤولة حالياً عن خدمة النقل العام للركاب في المناطق الحضرية في مدينة لشبونة، ومنذ شباط 2017، يديرها مجلس مدينة لشبونة. يكافح العمال من أجل زيادة رواتبهم، وتقليل ساعات العمل إلى 35 ساعة ومطالب مختلفة في مشاكل العمل، سيتم تسليم قرار الإضراب ما قبل 11 آذار. وفقاً للاتحاد، فإن قرار العمال هو الطريق الذي سيستمر فيه الاتحاد في الدفاع عن مطالب ومصالح العمال.

هل من مجيب؟



تراقب الطبقة العاملة كسائر السوريين الجلسات التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني التي جابت المحافظات السورية الواحدة تلو الأخرى، وتحاول تتبع المداخلات والنقاط التي طرحها المشاركون، لعلهم يسمعون صوتهم هناك، ورغم شح ما وصل للإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن هناك طروحات عديدة تناولت موضوعات عمال القطاع العام المسرحين والمفصولين، وأصحاب الإجازات القسرية وغيرها. وهذا الحضور المستمر لهذا الموضوع طبيعي؛ كون الجلسات والاحتجاجات العمالية تمضيان معاً، فخلال الأسبوع الماضي لم تتوقف الاعتصامات والاحتجاجات، بل وأصبحت خبراً أساسياً ضمن نشرات السوشيال ميديا، ودخلت في تقارير بعض القنوات هنا أو هناك، ليس من باب «التريندات» والاستعراض الإعلامي، وإنما لسبب مباشر وأساسي بأن مئات الآلاف من الموظفين والعمال أصبحوا خارج المظلة الحكومية وخارج دائرة الأمان الوظيفي وكانهم فقدوا آخر قشة تعلقوا بها.

■ هاشم يعقوبي

لجان مختصة تمتلك الخبرة والنزاهة والدراية الكافية لاستبيان الخيط الأبيض من الأسود، ومحاسبة كل فاسد مهما علا شأنه، ومكافأة من أذى واجبه واستحق ذلك.

لا منفعة بالانتظار

بدأت النقابات وعلى رأسها الاتحاد العام، بجملته من الخطوات باتجاه التعاطي مع ملف المفصولين، وخطت الكتب اللازمة، ووجهت اتصالات المحافظات عبر نقاباتها بجمع الحالات التي تعرضت للفصل أو الإجازات القسرية أو القرارات الشفوية، وحصرها وإرسالها إلى الاتحاد العام. ورغم ضرورة الخطوة وأهميتها، إلا أنها ما زالت تحتاج لخطوات ومبادرات أخرى، ومنها دعم الاحتجاجات العمالية المستمرة في الأجواء للشارع، والوقوف إلى جانبها بشكل رسمي وعلني، ومتابعة وتوجيه اعتراضات خطية لكل إدارة ومؤسسة ومعمل أصدرت قراراتها، ولقاء تلك الإدارات وإيصال عدم موافقة النقابات عليها، ومعرفة آلية اتخاذ القرار ومعاييرها، وتوضيح عدم قانونيتها، وطلب إلغاؤها. وهذا لا بد أن يتم مع كل قرار أياً كانت الجهة المصدرة له، إضافة للدخول على خط القوائم الاسمية والتقييمات التي أجرتها المديرية والمؤسسات وأرسلتها للوزارات المختصة،

ومعرفة القائمين على التقييم وآلية عملهم، ومساءلتهم عن ذلك، لأن حصر الاعتراضات بالعمال فرادى، أو بالاتحاد العام الذي صاغ اعتراضاً عاماً موجهاً لرئاسة مجلس الوزراء، لا يكفي ولا يغني عن العمل المباشر لكل نقابة بنقابتها، وهذا حق من حقوقها لا مئة لأحد عليها، وهذا أيضاً حق العمال على نقاباتهم، أما الانتظار والانتظار فلن يجدي نفعاً، فالاعداد ترتفع والأضرار تزداد والمفصولون يشعرون بالخذلان والغضب والجوع أيضاً.

الاتحادات المهنية جاء دوركم

بالموازاة مع عمل النقابات باتجاه متابعة قضية العمال، لا بد للاتحادات المهنية أيضاً عبر أعضائها ومكاتبها مساندة هذا التوجه، ليس من خلال دعم ملف المفصولين وحسب، بل من خلال البدء بالعمل على دراسة كل المنشآت الحكومية وبالأخص الإنتاجية منها، لإعداد ملفات وازنة توضح فيها أهميتها وإمكاناتها وآلية استنهاضها. بالمختصر تقديم رؤية متكاملة مع خطط، وبرنامج عمل يستنهض هذه المعامل ويحقق جدواها الإنتاجية والاقتصادية، وهذا ليس بعسير على اتحادات مهنية لديها الكثير من الخبرة والكفاءات وأهل الاختصاص والدراية، إضافة لعشرات العمال والفنيين والمهندسين الموجودين في المعامل والمؤسسات، والقادرين على المساهمة بذلك بشكل عملي وجدي ومفيد. وكل ما على الاتحادات المهنية عمله هو تبني هذا الموضوع وتشكيل لجان من العمال والمهندسين أنفسهم، والبدء بوضع رؤيتهم لاستنهاض القطاع العام بمؤسساته ومعامله، لتوضيح خطأ قرارات الخصخصة ونهج تصفية القطاع العام، فلا يكفي اليوم أن ندافع عنه فقط، بل يجب وضع الرؤية والبرنامج، ومواجهة هذا التوجه بهما، ولطالما قدمت هذه الاتحادات آراءها ونظرتها وملاحظاتها على القطاع العام

للحكومات السابقة، وكانت دراسات مهمة، ولو أخذ بها لكان حال القطاع العام غير هذا الحال، ولكن الإرادة السياسية للنظام الفاسد البائد أرادت للقطاع العام أن يموت سريريا بعد أن نهبته و«نشفته على الآخر»، ولم يبق غير دفنه. وهذه الخطوة بوضع الرؤية والبرنامج للقطاع العام ستساهم بشكل مباشر بالدفاع عن العمال وحقوقهم وتحافظ على أعمالهم ومعاملهم.

أعدوا العدة فلا وقت لدينا

يتأمل الكثيرون ومنهم العمال والنقابات أيضاً بقدم الحكومة الانتقالية المرتقبة أملين بها خيراً كونها ستكون ناتجة عن مؤتمر الحوار الوطني أو مصاحبة له، خاصة أنه جرى وأعلن رسمياً بأنها ستكون شاملة متنوعة، وتشكيلها من الخبرات والكفاءات. وهذا الأمل والتفاؤل محق، لكنه غير كاف، وينطوي تحت بند الانتظار أيضاً، وهذا السلوك أصبح مبدءاً عند النقابات «بحكم العادة»، والذي يجب التخلي عنه فوراً، والانتقال من رد الفعل إلى الفعل، واستباق الأمور وتجهيز البرامج والرؤى. لذلك يجب إنجاز متابعة موضوع المفصولين وتجميع بياناتهم وحصرها وفرزها ومقابلة الإدارات والضغط عليها، ودعم الحراك العمالي والاستمرار به، فمع قدوم الحكومة الجديدة على العمال أن يكونوا جاهزين، وكذلك الاتحادات المهنية بملفاتها ودراساتها، من أجل الوقوف ككتلة صلبة في تحديد مسار المرحلة الجديدة، فالشارع العمالي باستمراره بالحراك والدفاع عن حقوقه مرتكز عظيم، يعتمد عليه، فكيف إذا أضيف عليه عمل نقابي حقيقي ورؤية اقتصادية مهنية عصرية ومضمونة، لاستنهاض القطاع العام، حينها لن يتم تجاهل عمال القطاع العام أو الاستقواء عليهم بالخصخصة من جهة وتطفيشهم من جهة أخرى. فهل من مجيب؟

الشارع العمالي :
باستمراره بالحراك
والدفاع عن
حقوقه مرتكز
عظيم يعتمد عليه
فكيف إذا اضيف
عليه عمل نقابي
حقيقي ورؤية
اقتصادية مهنية
عصرية ومضمونة

ما هي القضايا التي يحتاج السوريون للحوار حولها؟

يُعد «مؤتمر الحوار الوطني» يومي الإثنين والثلاثاء 24/25 شباط الجاري في دمشق، ويشترك فيه بضع مئات من السوريين من مختلف المحافظات السورية، مع قدر معين من التمثيل السياسي والاجتماعي.



ويمثل المؤتمر، إذا استخدمنا كلمات الجهة الداعية، أي اللجنة التحضيرية: «خطوة نحو تعزيز التوافق الوطني»، وهو تعبير حصيل لأن مؤتمراً من يوم عمل واحد، لا يمكنه بحال من الأحوال أن يكون أكثر من «خطوة» وخطوة أولى، «نحو تعزيز التوافق الوطني» لأن عدد الملفات والقضايا التي تحتاج إلى حوار ونقاش بين السوريين هو عدد كبير جداً، ومن المستحيل أن تتم تغطيته في يوم عمل واحد، خاصة وأن المنتج النهائي للمؤتمر سيكون الخروج بتوصيات وليس بقرارات، أي أن طبيعته هي طبيعة تشاورية، ما يعيد التأكيد على أن مهمة «المؤتمر الوطني العام» صاحب القرار، ما تزال موجودة على جدول العمل الوطني، وأن «مؤتمر الحوار الوطني» هو خطوة باتجاهه، ربما تكون أهم التوصيات التي ينبغي أن يخرج بها هي مواصلة العمل والحوار من أجل الوصول إلى «المؤتمر الوطني العام».

إذا أردنا تعداد بعض النقاط الأساسية التي تحتاج إلى نقاش وحوار عميق بين السوريين، فإننا سنجد بينها ما يلي:

استكمال توحيد البلاد والشعب السوري والخطوات المطلوبة لتحقيقه.

استكمال عملية حصر السلاح وبناء الجيش الوطني والعمليات العملية له.

كيفية الحفاظ على السلم الأهلي.

كيف نعيد إنتاج سوق سورية واحدة تكون الأساس الاقتصادي لوحدة البلاد السياسية؟ ما هي السبل لتأمين إعادة إقلاع الاقتصاد الوطني؟

أي هوية اقتصادية ستكون للبلاد؟ وكيف يمكن أن نضمن أعمق عدالة اجتماعية وأعلى نمو اقتصادي في آن معاً؟

ما هو النموذج السوري المطلوب في إعادة الإعمار؟

كيف سنتعامل مع العقوبات في حال استمرارها؟

كيف سنصيغ العلاقات الدولية لسورية الجديدة؟

كيف سنتعامل مع الاحتلال والتمدد «الإسرائيلي» في بلادنا؟

أي شكل من الحكم يناسب البلاد؟ رئاسي؟ برلماني؟ رئاسي- برلماني؟ وكيف سيكون توزيع الصلاحيات بين السلطات الثلاث؟

ما هي الصيغة المطلوبة للعلاقة بين المركزية واللامركزية؟

كيف نرفع ونعالج المظالمات المختلفة المتركمة في البلاد، بما فيها المظالمات القومية؟

ضخامة الملفات التي يحتاج السوريون لتحقيق توافق حولها، تؤكد أن حالة الحوار ينبغي ألا تقف عند حدود قاعة الاجتماعات في «مؤتمر الحوار الوطني»، وألا تقف عند الحدود الزمنية لوقت عقد المؤتمر، بل ينبغي أن تكون حالة مستمرة تشمل السوريين كلهم، تأسيساً للمؤتمر الوطني العام، الذي سيكون الأداة الأساسية في يد الشعب السوري في إنفاذ حقه في تقرير مصيره بنفسه، والذي سيبقى مهمة أساسية واستحقاقاً أساسياً على جدول العمل الوطني...

ما هي قوانين الانتخابات والإعلام والأحزاب التي تسمح لسورية بالتحول نحو نموذج ديمقراطي حقيقي تكون الكلمة العليا فيه للشعب السوري وإرادته الحرة؟

كيف ستتم إدارة المرحلة الانتقالية بما يضمن أوسع اشتراك من السوريين بآرائهم السياسية والاجتماعية المختلفة؟

تشكل هذه النقاط جزءاً فقط من إجمالي القضايا التي تحتاج إلى نقاش وتوافق بين السوريين، ناهيك عن أن كل نقطة منها هي ملف كامل يحتوي عدداً هائلاً من التفاصيل.

إعادة الإعمار في سورية... فلنؤسس العملية على أسس علمية



ثم إعادة الإعمار بشكل تدريجي، وسريع.

دراسة تجارب إعادة الإعمار

من الحكمة والتعقل، ونحن أمام امتحان إعادة إقلاع الاقتصاد، ومن ثم إعادة الإعمار، أن ندرس تجارب دول أخرى مرت بظروف مشابهة، وليس لنستنسخ تلك التجارب، وإنما لناخذ منها المفيد ونتجنب الضار.

في هذا السياق، ورغم أن إعادة الإعمار لم تبدأ بعد، ولن تبدأ قبل أن يُعاد إقلاع الاقتصاد الوطني عبر الوصول إلى السوق الوطنية الواحدة، وهذا أمر سياسي بالدرجة الأولى، فإن الترويج الإعلامي لنماذج محددة بما يخص إعادة الإعمار، قد بدأ بالفعل، ونقصد على الخصوص الترويج لتلك التجارب التي صاغها صندوق النقد والبنك الدوليين، وبكلمة: التجارب التي صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية. والعجب في الترويج لهذه النماذج، أن من يروجون لها يدعون أنهم يريدون لسورية أن تكون مستقلة اقتصادياً وسياسياً، في الوقت نفسه الذي يروجون فيه بالسيطرة للوصفة التي من شأنها أن تحول البلاد تابعاً ذليلاً للامريكي، وأن تمنع إعادة إعمار حقيقية فيها، وأن تبقى عوامل الانفجار فيها موجودة بشكل مستمر. كي لا يبقى الكلام عاماً ونظرياً، وكما تتم مواجهة الحجة بالحجة والفكرة

تعاني البلاد من التركة الثقيلة التي تركتها وراءها سلطة بشار الأسد على مختلف الصعد، وخاصة على الصعيد الاقتصادي- الاجتماعي؛ لدينا بنية تحتية مدمرة بنسب كبيرة، وكفءات بشرية ما تزال خارج البلاد، وليس من الواضح متى ستبدا العودة الفعلية إليها. لدينا مؤسسات مهلهلة، وتقسيم أمر واقع بالمعنى الاقتصادي ما يزال قائماً، ولدينا فوق ذلك كله عقوبات هي بين الأشد في التاريخ، ما تزال مستمرة، وليس واضحاً إن كان سيجري رفعها في أي وقت قريب، خاصة منها العقوبات الأمريكية... ولدينا تفاوت مرعب في توزيع الثروة يضع أكثر من 90% من السوريين تحت خط الفقر.

قاسيون

رغم ذلك كله، فإن النهوض بالبلاد من جديد هو أمر ممكن لثلاثة أسباب أساسية:

أولاً: نعيش اليوم في ظل توازن دولي جديد لا يسود ضمنه قطب واحد يفرض ما يريد على من يريد. وهذا يعني ضمناً أن لدينا كشعب وكدولة هامش للمناورة وللاختيار وفق ما يناسب مصالحنا الوطنية.

ثانياً: لدى سورية إمكانات وثروات يمكن الاستناد إليها في عملية التراكم الأولي المطلوبة، حتى وإن لم تكن إمكانات ضخمة، لكنها إمكانات بينها ما هو نوعي ويمكن أن يحقق نسب عائدة عالية تسمح بقفزات سريعة نسبياً في النمو والتنمية.

ثالثاً: لدينا أيضاً كفاءات بشرية مهمة، داخل وخارج البلاد، يمكن دمجها في عملية إعادة إقلاع الاقتصاد ومن

كوسوفو... «السلم الليبرالي» و«ديمقراطية» الناتو هل كانت «معجزة ألمانية»؟ هل المعجزة السورية ممكنة؟ وكيف؟ الاتحاد السوفييتي... الخطة الوطنية والمركزة في الصناعة هل انتهت حقبة «السلم الليبرالي»؟ ستقوم قاسيون في الأعداد اللاحقة، وبالنتابع، بنشر تلخيص مكثف عن هذه المقالات والخلاصات التي توصلت إليها، للإسهام في الأرضية المعرفية الضرورية لبناء الخطوات اللاحقة ضمن الاقتصاد الوطني، وبما يضمن أعلى استقلالية وطنية في العلاقة مع الخارج، وبما يسمح ببناء اقتصاد وطني عالي الإنتاجية، عميق العدالة وعالي النمو...

النمو وشروط الدول المانحة صراع المنظمات غير الحكومية والسلطات الأفغانية

العراق: الحصار مقدمات الانهيار الكبير

إعمار العراق في ذمة البنثاغون و«USAID»

العراق: تدمير وخصخصة جهاز الدولة

العراق: فضيحة فساد تاريخية برعاية أمريكية

التجربة اللبنانية: الرياح الدولية تقرر شروطها

لبنان: بين الإعمار والتنمية... مصلحة من؟

التجربة اللبنانية: الاقتصاد السياسي لفساد ديمقراطية المكونات

تجربة كوسوفو بين البرلة وصراع المؤسسات الدولية

بالفكرة والرقم بالرقم، من المفيد أن نعيد إلقاء الضوء على دراسة مطولة نشرتها قاسيون عام 2015، للباحث سامر سلامة، عرض من خلالها دراسات متعددة حول نماذج إعادة الإعمار في خمسة بلدان هي: «الكونغو، أفغانستان، العراق، لبنان، كوسوفو»، وكذلك مقالتيين للباحثة عشتار محمود منشورتين في قاسيون عام 2016 حول إعادة الإعمار في ألمانيا، ومقالتيين للباحثة ديمة كتيلة حول إعادة الإعمار في الاتحاد السوفييتي.

روابط الدراسة والمقالات:

تجربة الكونغو وعقدة جهاز الدولة

خطة مارشال أفغانستان... تكييف الاقتصاد مع الغزو

أفغانستان: المساعدات.. طرفة

صندوق النقد الدولي... دعم مشروط أم فخ اقتصادي؟



في خطوة لافتة، أعلنت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا عن بدء التواصل مع المسؤولين السوريين بعد انقطاع دام 16 عاماً، مشيرة إلى استعداد الصندوق لدعم سورية في بناء قدراتها المؤسسية، خاصة فيما يتعلق بالبنك المركزي.

الناتج المحلي الإجمالي للبلاد حتى قبل اندلاع الحرب.

كما أن تصريحات وزير المالية في حكومة تسيير الأعمال محمد أبازيد، حول تراجع الناتج المحلي من 60 مليار دولار قبل عام 2010 إلى أقل من 6 مليارات دولار في 2024، تعكس حجم الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد.

لكن السؤال المطروح هو: هل يمكن لسورية أن تحصل على الدعم الدولي دون أن تقع في فخ التبعية الاقتصادية؟

فالقروض المشروطة من صندوق النقد ستكبل الاقتصاد السوري، حيث يمكن أن تُفرض سياسات تقشفية تضر بالغالبية الفقيرة، بالإضافة إلى زيادة تقليص الدور الحكومي في دعم القطاعات الاستراتيجية، والتخلي عن بعضها عبر الخصخصة، مما يؤدي إلى مزيد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

بدائل ممكنة

في المعطيات أعلاه، يبدو أن التحدي الأكبر أمام سورية يكمن في كيفية تأمين التمويل اللازم دون المساس بسيادتها الاقتصادية. فبدلاً من الاعتماد على القروض المشروطة،

جاء هذا الإعلان على هامش مؤتمر العلا لاقتصادات الأسواق الناشئة، حيث أشارت غورغييفا إلى أن دعم الصندوق يهدف إلى تمكين المؤسسات السورية من العمل بكفاءة بما يعود بالنفع على الاقتصاد والشعب.

الشروط المحففة

وراء هذا الدعم المعلن يكمن تاريخ طويل من تعاملات صندوق النقد الدولي مع الدول النامية، حيث غالباً ما ارتبطت قروضه بشروط محففة وصارمة أثرت على السيادة الاقتصادية والتنموية للدول المقترضة.

فمن تجارب العديد من الدول، يمكن ملاحظة أن قروض الصندوق تحمل في طياتها التزامات تتعلق بـ«إصلاحات اقتصادية» تؤدي إلى تقليص الإنفاق العام، ورفع الدعم عن السلع الأساسية، وتحرير السوق والخصخصة بشكل يضعف قدرة الدولة على التحكم في اقتصادها. وفي وضعنا السوري، تبدو الحاجة إلى التمويل وإعادة الإعمار أمراً ملحاً، خصوصاً مع تقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة التي تشير إلى أن تكلفة إعادة الإعمار قد تصل إلى 300 مليار دولار، وهو رقم يفوق

الحذر واجب

في الوقت الذي تسعى فيه سورية إلى إعادة بناء اقتصادها، يبقى الحذر واجباً في التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، لضمان أن يكون الدعم وسيلة للنهوض وليس أداة للهيمنة الاقتصادية.

فالمستقبل الاقتصادي لسورية يجب أن يبنى على أسس استقلالية وسيادية، تُراعي مصالح الشعب السوري وسورية، بعيداً عن أي التزامات قد تُعيق مسيرة التنمية الحقيقية.

ربما من الأفضل البحث عن استثمارات محلية مباشرة، أو شراكات استراتيجية مع دول أو مؤسسات مالية لا تفرض شروطاً تمس بالاستقلالية الاقتصادية للدولة.

كما أن تطوير بيئة استثمارية محلية أكثر جاذبية وأمنة قد يكون بديلاً أكثر استدامة من الاعتماد على المساعدات الدولية ذات الأبعاد السياسية.

ولا يغيب عن الذهن بهذا الصدد حق السوريين باستعادة أموالهم المنهوبة طيلة العقود الماضية، كمصدر تمويلي لا يستهان فيه.

إعادة النظر في اتفاقات استثمار النفط بين المصلحة الوطنية وحسن استثمار الموارد



هذه العقود وإعادة التفاوض بشأنها بما يتلاءم مع المستجدات الاقتصادية والسياسية أمر ضروري لضمان عدم تكرار الأخطاء السابقة. تعزيز الاستثمار المحلي والاعتماد على الذات، بدلاً من الاعتماد الحصري على الشركات الأجنبية، حيث ينبغي العمل على تطوير القدرات المحلية في مجال استكشاف وإنتاج النفط، فسورية تمتلك كوادر وخبرات محلية قادرة على المساهمة في تشغيل الحقول بكفاءة، مما يقلل من الحاجة إلى الشركات الأجنبية إلا في حدود الخبرات أو التقنيات التي لا يمكن توفيرها داخلياً.

ضمان سيادة الدولة على الموارد، فأى اتفاقات جديدة يجب أن تصاغ بطريقة تحافظ على سيادة الدولة على مواردها الطبيعية، مع التأكيد على أن أي استثمار خارجي يجب أن يكون وفق شروط عادلة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، لا أن يكون مجرد فرصة للشركات الأجنبية لتحقيق أرباح ضخمة دون فائدة حقيقية للبلاد.

تنوع الشركات الاستراتيجية بدلاً من الاعتماد على جهة واحدة، حيث يمكن لسورية أن تسعى إلى عقد شركات متنوعة مع دول وشركات مختلفة لضمان تنوع الاستثمارات، وتجنب الوقوع تحت هيمنة جهة واحدة على قطاع النفط.

يعد قطاع النفط والغاز من الركائز الأساسية للاقتصاد السوري، حيث شكل لفترات طويلة مصدراً رئيسياً للإيرادات الوطنية. إلا أن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ عام 2011 أدت إلى تراجع الإنتاج بشكل كبير نتيجة تقطع أوصال البلاد والعقوبات الدولية وانسحاب الشركات الأجنبية، ما تسبب في أزمة طاقة خانقة أثرت على مختلف القطاعات.

واليوم، مع بدء ظهور ملامح الاستقرار واستعادة البلاد وحدتها، تصاعد الحديث عن رغبة بعض الشركات الأجنبية، مثل «جلف ساندز بتروليم»، في العودة إلى الاستثمار في الحقول السورية، تبرز الحاجة إلى إعادة تقييم الاتفاقات المبرمة سابقاً، بحيث تكون الأولوية للمصلحة الوطنية وليس فقط لرغبة الشركات أو لتخفيف العقوبات.

ضرورة إعادة النظر في الاتفاقات الاستثمارية

يجب أن تقوم أي عودة محتملة للشركات الأجنبية إلى قطاع النفط السوري على أساس واضح يضمن تحقيق أعلى منفعة للاقتصاد المحلي والمصلحة الوطنية، وهذا يتطلب ما يلي:

إعادة التفاوض على العقود السابقة، فمعظم الاتفاقات التي أبرمت قبل عام 2011 تمت في ظل ظروف مختلفة، وكانت تتضمن مزايا كبيرة للشركات الأجنبية على حساب الدولة والاقتصاد الوطني. لذا، فإن مراجعة

السابقة ولتحقيق أكبر فائدة اقتصادية للبلاد.

فلا ينبغي أن يكون مستقبل قطاع النفط رهيناً برغبة الشركات الأجنبية في العودة، ولا مرتبطاً بتخفيف العقوبات فقط، بل يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية وطنية شاملة تعزز الاستثمار المحلي، وتحفظ سيادة الدولة على مواردها، وتحقق التوازن بين الشراكة الدولية والاعتماد على الذات.

فسورية اليوم أمام فرصة تاريخية لإعادة بناء قطاعها النفطي، وينبغي استغلال هذه الفرصة بحكمة وبما يخدم المصلحة الوطنية والأجيال القادمة.

زيادة الإنتاج تدريجياً. الاستثمار في التكنولوجيا والتدريب من خلال توفير الدعم اللازم للكوادر السورية وتزويدها بالتدريب والتقنيات الحديثة لضمان كفاءة الإنتاج.

تشجيع الشركات الوطنية للعمل على تشغيل وإدارة الحقول النفطية وفق سياسات اقتصادية جديدة تحفز الإنتاج وتقلل من الاعتماد على الخارج.

فرصة تاريخية

إن إعادة النظر في الاتفاقات الخاصة باستثمار النفط في سورية أمر حتمي لضمان عدم تكرار الأخطاء

الإنتاج النفطي واستعادة الطاقة الإنتاجية

قبل عام 2011، كان إنتاج سورية من النفط يقارب 400 ألف برميل يومياً، لكنه انخفض تدريجياً حتى وصل إلى أقل من 100 ألف برميل يومياً في الوقت الحالي.

ولاستعادة هذا الإنتاج، لا يكفي مجرد انتظار رفع العقوبات أو عودة الشركات الأجنبية، بل يجب وضع خطة وطنية تعتمد على ما يلي:

تطوير البنية التحتية النفطية، فالعديد من المنشآت النفطية تعرضت للأضرار خلال السنوات الماضية، لذا فإن إعادة تأهيل هذه المنشآت يجب أن تكون من الأولويات لضمان

العصا السحرية للكشف عن آثارنا

حوار مع الدكتور محمود حماد حول النهب الحالي والسابق للآثار السورية

تزايد في الفترة الأخيرة إعلانات على شبكات التواصل الاجتماعي لبيع أجهزة كشف المعادن، تلك التي تستخدم بشكل رئيسي في الكشف عن الذهب وهذه الإعلانات موجهة إلى الداخل السوري.

■ حاورته د. عروب المصري

رغم أن التنقيب غير الشرعي عن الآثار بغرض البحث عن الكنوز الذهبية الدفينة ليس جديداً في سورية لكن هذه الحالة المتفشية اليوم تدعو حقاً إلى القلق، فقد أصبح الهوس القديم الموجود لدى بعض الأشخاص بالبحث عن الكنوز نوعاً من الممارسة المرضية، حيث يشتري بعض المنقبين غير الشرعيين جهازاً بقيمة تقارب السبعة آلاف دولار ويحملون معهم مولدة كهربائية في شاحنة صغيرة وتبدأ رحلة البحث عن دلائل وجود الرصد أو الكنز من زهرة إلى نجمة وغيرها من الدلائل التي يدعون معرفتها.

وليست هذه «الكنوز» أي الآثار التي يجدونها إلا حلقة في سلسلة نهب آثار هذه البلاد التي لم تتوقف، ويتم بيعها عبر الإنترنت وعبر تجار متخصصين في تهريبه بعد تقدير قيمتها عبر «خبراء».

تلتقي فاسيون مع الدكتور محمود حماد مدير الآثار والمتاحف الأسبق ليعطينا رأيه فيما يجري.

● دكتور محمود باعتباره خبيراً في قضايا تهريب الآثار وتزويرها، بطبيعة مهنتك ودراستك، ما هو حجم الأضرار التي يجري التنقيب غير الشرعي عنها حالياً وهل يمكن مقارنة الوضع الحالي بما كان يجري سابقاً قبل وأثناء الحرب في سورية؟

سورية متخمة بعشرات آلاف المواقع الأثرية، بلغ عدد المسجل منها على قائمة التراث الوطني حتى الآن أقل من أربعة آلاف موقع. وهي تنتشر على كل تضاريس البلاد وبيئتها من أعماق البداية إلى ذرا الجبال ووهادها في مناطق مأهولة أو خالية من السكان. ومن هنا يصعب من الصعب الحفاظ على هذه المواقع وحمايتها بالشكل المطلوب، حتى في أوج حضور الدولة وتشديد القوانين التي تجرم الاعتداء على الآثار. وقد اندثرت فعلاً في الماضي كثير من المواقع الأثرية ونهبت مقتنياتها وأزيلت أبنية وأحياء تاريخية وتراثية.

لقد كانت الحرب منذ بدايتها وبالأعلى على التراث الثقافي وممتلكات الشعب السوري، وقد تزايدت وتيرة الانتهاكات التي يتعرض لها هذا التراث بعد التغييرات التي حصلت وانتصار الثورة. فبدأ الناس وكل من تسكنه هواجس الكنوز، حملة شعواء على المواقع الأثرية، توافقت مع انتشار حمى أجهزة البحث عن الذهب والدفائن، في مشهد مريب ومخجل يدل على حجم الجهل الذي وصل إليه قسم كبير من مجتمعنا السوري. طالت هذه الحملات معظم المواقع الأثرية، وكذلك الأماكن غير الأثرية على مساحة الوطن.

● مع عدم وجود توثيق حقيقي لما ينهب حالياً، ما الذي نفقده حقاً؟

لا أحد يعلم حقيقة ما نهب جراء هذه التنقيبات غير الشرعية، الذي تستخدم فيه أحياناً آليات ثقيلة وبلدوزرات. ولا يمكن لأحد أن

يملك إجابة دقيقة عن قيمة وحجم الخراب الحاصل. لكن الكارثة كبيرة ونأمل من الدولة الجديدة أن تسارع إلى بسط سلطتها الرسمية وتردع العدوان الواقع على تلالنا ومواقعنا الأثرية وتحفظ ما بقي منها. كما نأمل أن تدعم مديرية الآثار والمتاحف لتمكينها من القيام بمسؤوليتها في حفظ التراث السوري وحمايته والعناية به وترميمه بعد سنوات عجاف من الإهمال وعدم الاهتمام لأسباب مختلفة.

● ما مدى صحة التسريبات التي تتحدث عن تهريب كبير كان يجري للآثار أثناء الحرب تحت إشراف الأمن العسكري؟

ليس لدي معلومات عن أن الأجهزة الأمنية في النظام البائد كانت تشرف على عمليات تهريب الآثار السورية، لا أستطيع أن أؤكد أو أنفي ذلك، لكن النظام كان غارقاً حتى أذنيه في الفساد، مع التنويه إلى أن كثيراً من الأفرع الأمنية ووحدات الجيش سلمت لمديرية الآثار والمتاحف آلاف القطع الأثرية التي صودرت من أماكن مختلفة، وقد استلمت بشكل رسمي وحفظت في مستودعات مديرية الآثار. ومن المؤكد لنا أن كل الجهات عبثت بالمواقع الأثرية أو لم تعمل على حمايتها كما ينبغي وتمنع الناس من الاعتداء عليها.

● ما هو تاريخ تهريب الآثار في سورية بلحمته سريعة؟

تعرضت المواقع الأثرية إلى نهب وسلب واعتداء كبير، وطالما كان تراثنا الثقافي مستهدفاً في الفترات السابقة، إلا أن ما تعرض له منذ بداية الأزمة السورية لم يتعرض له أي تراث ثقافي لدولة في العالم، حتى التراثين الألماني والروسي في الحرب العالمية الثانية اقتضت خسائرهما على تدمير بعض الأبنية والأحياء التاريخية في بعض المدن وأعيد ترميمها لاحقاً، أما نحن فإضافة إلى الأبنية التاريخية والمدن القديمة والكنوز المعمارية فيها، فقدنا تراثاً أثرياً تضم في طياتها مدناً قديمة تعود إلى حضارات متنوعة ومتميزة لا مثيل لها في العالم. ومن ينظر إلى صور بعض المواقع مثل ماري ودورا وأوروبوس على الفرات، وإبلا وعين دارا وأفاميا وغيرها من المواقع في كل المحافظات، يدرك هول الكارثة التي حلت بتراثنا الثقافي السوري. ولا ننسى سرقة مقتنيات بعض المتاحف التي لا تقدر بثمن وذهبت إلى غير رجعة، ومنها متحف إدلب والرقعة وتدمر وحمص وبصرى الشام.

● يعتبر البعض أن كل شبر في سورية يحمل في عمقه أثراً قديماً، ما هي أهمية سورية بالمعنى الأثري؟

الآثار السورية والمشرقية كانت عرضة للنهب منذ القديم، وقد ازدادت وتيرة النهب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثم بداية القرن العشرين، حيث لم يكن للدولة العثمانية إدراك قيمة المواقع الأثرية فأعطت تراخيص للتنقيب لكل الهواة الأوربيين وكان



نضالها للحفاظ على تراثنا الوطني في ظل عدم اكتراث رسمي وشعبي، وهو دليل على غياب الوعي وتفشي الجهل. لذلك وللحفاظ على ما تبقى وإنقاذ ما يمكن من إرثنا الثقافي، يجب إيلاء هذا القطاع كل الاهتمام ودعم إدارته وتوفير كل ما تحتاجه من إمكانيات مادية ولوجستية لتمكينها من ترميم وحماية المواقع الأثرية.

ثمة كثير من الأبنية والمدن الأثرية والتاريخية التي تحتاج إلى تدخل فوري وإسعافي لوقف تدهور حالتها الإنشائية التي تزداد سوءاً بفعل الإهمال وعوامل الطقس. إن ترميم هذا النوع من الأبنية وإعادة تأهيل ما تضرر بسبب الحرب يحتاج إلى مبالغ طائلة من الصعب توفيرها محلياً لذلك نرى ضرورة أن تبادر مديرية الآثار، بإدارتها الجديدة والواعدة، بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لتأمين الدعم المالي والفني اللازم لصيانة وحفظ وتعافي التراث الثقافي السوري. ولا بد من قيام منظمة اليونيسكو والمؤسسات المنبثقة عنها المعنية بالمواقع والمدن الأثرية والمتاحف وغيرها بدورها في هذا الشأن ومساعدة السلطات السورية في حفظ وصيانة وحماية تراث البلاد وإعادة ما نهب منه.

كما أتمنى على الدولة الجديدة أن تعمل وبسرعة على فرض نفوذها على كل شبر من الأراضي السورية لوقف هذه المأساة التي تتعرض له المواقع الأثرية ومعاقبة الفاعلين.

لا شك أن الفقر هو أحد الأسباب التي قد تدفع الناس إلى البحث عن مصدر ثراء محتمل، لكن هيمنة الجهل وغياب الوعي بأهمية هذا التراث هو السبب الرئيس الذي أودى بجزء كبير منه وما زال يفتك بما تبقى. ولذلك من المهم في المرحلة القادمة العمل على رفع وعي الناشئة والأجيال الجديدة، وتعريفهم بالقيمة الحقيقية لتراث بلادهم الذي يعد جزءاً مهماً من هويتهم الثقافية والروحية القادرة على جمع كل أطراف المجتمع السوري حولها.

بينهم ضباط أمن ودبلوماسيون وموظفون يخدمون في سورية ولبنان والعراق ومصر وتركيا نفسها، فاستباحوا كثيراً من المواقع ونقلوا محتوياتها إلى بلدانهم التي تملأ الآن قاعات متاحفهم. بعد ذلك جاءت دولة الانتداب الفرنسي على بلادنا، ويسجل لها رعاية وحماية وكشف كثير من المواقع الأثرية ومنها مدينة تدمر الأثرية التي كانت بيوت سكانها بين أطلالها فعملت على إخراجهم منها وأظهرت معالم المدينة. وكذلك أسهمت البعثات الفرنسية في الكشف عن صفحات خالدة من حضارة سورية وتاريخها في مواقع ماري وأوجاريت وعمريت ومشيرة حمص ودورا وأوروبوس وغيرها. وقد نُقل كثير من المكتشفات إلى المتاحف الفرنسية، ولا سيما متحف اللوفر.

ظلت الآثار السورية بعيدة عن الاهتمام وعرضة للعبث، حتى صدور قانون الآثار السوري عام 1963 الذي أسهم في الحد من التناول على الآثار والمواقع الأثرية دون أن يمنع.

● هل صحيحة هي الأقاويل التي ترددت أن معظم الآثار السورية الموجودة في متاحف هي مزورة وأن الأصلية منها جرى بيعها؟

معظم المقتنيات الأثرية في المتاحف السورية ومستودعاتها أصيلة وأصلية، ولا صحة لما يروج عن استبدالها بنسخ مزيفة. أما المصادرات التي كانت تأتي للمديرية فتحتوي بعض القطع المزيفة. ومن المفيد أن نذكر أن كوادر مديرية الآثار لديها نقص كبير في الخبرة العلمية والعملية التي تجعلهم قادرين على التمييز بين القطعة الأصلية والمزورة وهذا أمر مؤسف حقاً، رغم الشهادات العليا التي يحملونها.

نرجو أن تقدم لنا رؤيتك عن كيفية حماية الآثار السورية، وما هي الإجراءات الضرورية الآن حسب خبرتك؟

طالما كانت مؤسسة الآثار يتيمة ووحيدة في

لا شك أن الفقر هو أحد الأسباب التي قد تدفع الناس إلى البحث عن مصدر ثراء محتمل لكن هيمنة الجهل وغياب الوعي بأهمية هذا التراث هو السبب الرئيس

المجتمع المدني ودوره... تكامل لا ازدواجية مع الدولة



تعد مبادرات المجتمع المدني من ركائز التنمية المستدامة، حيث تلعب الجمعيات والمنظمات الأهلية دوراً مهماً في تحسين الخدمات العامة وتعزيز رفاه المواطنين.

تأتي هذه الجهود في ظل تحديات كبيرة تواجهها بعض المدن، مثل حلب، التي يسعى رجال أعمالها وصناعيوها إلى المساهمة في دعم البنية التحتية والخدمات من خلال إنشاء صناديق تنمية، مثل «صندوق لعيونك حلب». ومع ذلك، يظل من الضروري تحديد طبيعة دور المجتمع المدني وحدوده، خاصة في المجالات الحساسة، مثل الأمن، التي يجب أن تبقى مسؤولية الدولة الحصرية.

فبحسب ما نشر عن الصندوق المعلن عنه أعلاه: «تأتي باكورة أعمال هذا الصندوق في تمويل مشروع إنشاء وإدارة غرفة مراقبة وتحكم مركزية في مدينة حلب، بهدف ضبط الحالة الأمنية ومنع وقوع الجرائم بمختلف أشكالها».

تستجيب للاحتياجات الفعلية للسكان. خلق قنوات تواصل بين المواطنين والجهات الرسمية لتعزيز الثقة.

حدود دور المجتمع المدني في المجالات السيادية

إن إشراك المجتمع المدني في بعض المجالات التنموية قد يكون إيجابياً، لكن هناك مهام سيادية لا يجب أن تخرج عن نطاق الدولة، وعلى رأسها الأمن.

فالتحدي الذي يسمح للمنظمات الأهلية بالدخول في مهام ضبط الأمن يحمل الكثير من الإشكالات، منها:

ازدواجية السلطات التي قد تؤدي إلى تنازع الصلاحيات بين الدولة والجهات الأهلية، مما يخلق حالة من الفوضى القانونية والإدارية.

غياب المساءلة، فالأجهزة الأمنية الرسمية تخضع لرقابة الدولة ومحاسبتها، بينما قد لا تتمتع الكيانات الأهلية بالمستوى نفسه من الضبط والمساءلة.

إمكانية الاستغلال السياسي أو الاقتصادي، ففتح المجال لضبط الأمن من قبل جهات غير حكومية قد يؤدي إلى استغلال هذا النفوذ بطرق غير صحيحة.

التوازن بين أدوار الدولة

والمجتمع المدني

الحل الأمثل يكمن في تكامل الأدوار لا ازدواجيتها. فبينما تعمل الدولة على حفظ

أهمية المجتمع المدني في التنمية الخدمية

يعتبر المجتمع المدني شريكاً أساسياً في التنمية، فدور المجتمع المدني مكمل لدور الدولة، حيث يعمل على سد بعض الفجوات التي قد تواجهها الخدمات الحكومية، دون أن يكون بديلاً لها، حيث يسهم عادة في:

دعم الخدمات الأساسية مثل الصحة، التعليم، النظافة العامة، والبنية التحتية.

تأمين فرص عمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال المشاريع الاقتصادية والتنموية.

تحسين مستوى المعيشة عبر مبادرات محلية

ضرورة الوضوح

في توزيع المهام بين الدولة والمجتمع

رغم أهمية مساهمة المجتمع المدني في دعم الجهود التنموية، يظل دور الدولة في تقديم الخدمات العامة وحفظ الأمن أمراً لا يمكن الاستغناء عنه.

فأي محاولة لمنح المنظمات الأهلية صلاحيات أمنية أو سلطات تنفيذية قد تحمل مخاطر تفوق الفوائد، مما يستدعي وضوحاً في توزيع المهام بين الدولة والمجتمع المدني لضمان تحقيق التنمية دون المساس بالاستقرار أو القانون.

الأمن وضبط النظام العام، يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في:

دعم السلطات في نشر الوعي الأمني والمجتمعي.

تمويل مشاريع تعزيز البنية التحتية الأمنية مثل كاميرات المراقبة، لكن تحت إشراف الدولة.

تقديم المساعدة في إعادة تأهيل الفئات المتضررة من الجريمة والعنف، دون التورط في تنفيذ مهام أمنية مباشرة.

أزمة المياه المزمنة في صحنيا... معاناة مستمرة وتكاليف باهظة



كبيرة نتيجة اضطرارهم لشراء المياه من الصهاريج، التي باتت البديل الوحيد عن المياه الحكومية المفقودة. وتعد هذه التكاليف مرهقة بشكل خاص للأسر ذات الدخل المحدود.

ف عائلة مكونة من أربعة أشخاص فقط لا يكفيها خزان من 10 براميل لأكثر من أسبوع. ومع استمرار هذه الأزمة، باتت تكلفة المياه تستهلك جزءاً كبيراً من دخل الأسر، مما يزيد من معاناتهم في ظل الوضع الاقتصادي الصعب.

تعاين بلدة صحنيا منذ فترة طويلة من مشكلة مزمنة في توفر المياه، والتي تفاقمت بشكل ملحوظ خلال الأسابيع الأخيرة، حيث لم تصل المياه إلى بعض الأحياء منذ أكثر من أسبوعين.

فقد اضطر السكان إلى شراء المياه من الصهاريج، حيث تبلغ تكلفة تعبئة الخزان المكون من 10 براميل نحو 70 ألف ليرة سورية، مما يشكل عبئاً مالياً ثقيلاً، خاصة على الأسر ذات الدخل المحدود.

من نقص المياه إلى انقطاع الكهرباء

في الفترات السابقة، كانت المياه تصل إلى بعض أحياء صحنيا مرتين أسبوعياً «الأحد والأربعاء»، رغم تزامنها أحياناً مع انقطاع الكهرباء، مما كان يعيق ضخها إلى الخزانات.

أما بعد التغييرات الأخيرة، فقد ازدادت فترات انقطاع الكهرباء لتصبح ساعتين فقط يومياً موزعة على فترتين، في حين تراجع وتيرة ضخ المياه بشكل كبير، حتى وصلت إلى نقطة الانقطاع التام، باستثناء بعض الفترات القليلة التي تأتي فيها المياه لفترات قصيرة جداً لا تكفي لتعبئة الخزانات.

مخاطر صحية بسبب تلوث المياه

بالإضافة إلى الأعباء المالية، فإن المياه المشتركة من الصهاريج غالباً ما تكون غير نظيفة، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض الجلدية مثل الحكة والاحمرار بعد الاستحمام بها. كما أن لون المياه يكون داكناً في بعض الأحيان، ما يشير إلى تلوثها وعدم صلاحيتها للاستخدام، وهو ما يشكل خطراً صحياً حقيقياً، خاصة بالنسبة للأطفال وكبار السن الذين قد يكونون أكثر عرضة للأمراض المرتبطة بالمياه الملوثة.

دور الجهات المسؤولة والتواطؤ المحتمل

على الرغم من معاناة السكان ومحاولاتهم تقديم الشكاوى، إلا

التكاليف المرهقة وتأثيراتها على الأهالي

يواجه سكان صحنيا أعباءً مالية

مشكلة معقدة تحتاج للاستجابة السريعة

تعد أزمة المياه في صحنيا نموذجاً لمعاناة العديد من المناطق في سورية التي تعاني من شح المياه وانقطاع الكهرباء، مما يدفع السكان إلى الاعتماد على مصادر بديلة مرهقة مادياً وغير صحية. وفي ظل تفاقم هذه المشكلة، فإن الاستجابة السريعة من الجهات المعنية باتت ضرورة ملحة لتخفيف الأعباء عن السكان وتأمين حقهم الأساسي في الحصول على مياه نظيفة وبأسعار معقولة.

الحلول الممكنة والمطالب الشعبية

في ظل هذه الأوضاع، يطالب سكان صحنيا بحلول جذرية لهذه المشكلة، والتي يمكن أن تشمل: إعادة جدولة ضخ المياه بشكل يضمن وصولها بانتظام إلى الأحياء المختلفة. مراقبة وتنظيم عمل صهاريج المياه لضمان جودة المياه وأسعارها. تحسين شبكة الكهرباء بحيث لا تتزامن انقطاعاتها مع فترات ضخ المياه. التحقيق في الشكاوى المتعلقة بتواطؤ بعض الجهات مع أصحاب الصهاريج لضمان العدالة في توزيع المياه.

أن المشكلة لا تزال دون حلول فعلية.

يعتقد الكثير من السكان أن هناك تواطؤاً بين الجهات المسؤولة وأصحاب الصهاريج، حيث لوحظ أن هذه الصهاريج تزداد أعدادها في الأيام التي من المفترض أن تصل فيها المياه، وكان هناك تنسيقاً غير معلن بين الطرفين لضمان استمرار الطلب على المياه المبيعة.

كما أن انقطاع الكهرباء المتكرر عند قدوم المياه يعزز من صعوبة ضخها إلى الخزانات، ما يدفع الأهالي مجبرين إلى شراء المياه بأسعار باهظة.

ناقوس الخطر.. مخلفات الذخائر القابلة للانفجار تهدد مستقبل سورية



بدأت المنظمات الدولية تدق ناقوس الخطر بشأن مخلفات الذخائر غير المنفجرة في سورية، محذرة من تداعياتها الخطيرة على حياة المدنيين وجهود إعادة الإعمار.

المخلفات، حيث سُجّلت 136 حادثة في شهري كانون الثاني وشباط 2025 وحدهما، ما يعكس حجم الكارثة التي تهدد مستقبل سورية.

فمع انتهاء الصراع في أجزاء واسعة من البلاد، تتزايد التحديات التي تعيق عودة الحياة الطبيعية، وعلى رأسها الخطر الداهم الذي تمثله القنابل غير المنفجرة والألغام المزروعة في المدن والبلدات والحقول الزراعية.

مسؤولية وطنية قبل أن تكون دولية

على الرغم من أن بعض المنظمات الدولية تبذل جهوداً مشكورة في التوعية وإزالة هذه المخلفات، فإن هذه المهمة يجب أن تكون في الأساس مسؤولية وطنية تتحملها الدولة ومؤسساتها قبل أن تكون واجباً على المنظمات الإنسانية.

فلا يمكن لسورية أن تعتمد إلى الأبد على المساعدات الدولية، خاصة مع تراجع التمويل الإنساني العالمي، مما يستوجب تكاتف الجهود المحلية لإنهاء هذا التهديد.

على ذلك ينبغي على الحكومة وضع خطة وطنية شاملة لرسم خرائط المناطق الملوثة بالذخائر، وبدء عمليات الإزالة بأسرع وقت ممكن.

كما يجب الاستثمار في تدريب فرق وطنية

مخلفات الحرب... فئابل موقوتة تهدد الملايين

تشير التقديرات الدولية إلى أن أكثر من 15 مليون سوري، أي ثلثي السكان، يعيشون في خطر مباشر بسبب الذخائر غير المنفجرة، حيث تنتشر في الأحياء السكنية، والبنية التحتية، والمزارع، ما يجعل مساحات شاسعة من البلاد غير صالحة للسكن أو العمل.

ووفقاً لمنظمة «هانديكاب إنترناشيونال»، فإن ما بين 100 ألف و300 ألف ذخيرة لم تنفجر، مما يشكل تهديداً مستمراً لأرواح المدنيين، خاصة مع عودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، تم تسجيل زيادة حادة في الحوادث المتعلقة بهذه

نحو مستقبل آمن ومستدام

إن إزالة مخلفات الحرب ليست مجرد عملية تقنية، بل هي حجر الأساس لعودة الاستقرار والتنمية في سورية.

فلا يمكن الحديث عن إعادة الإعمار أو انتعاش الاقتصاد في ظل وجود أراضٍ ملوثة بالموت. إن هذا التحدي الوطني يتطلب عملاً منسقاً بين الحكومة والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، مع التأكيد على أن المسؤولية الأولى تقع على الدولة، فهي المعنية بحماية مواطنيها وضمان مستقبل آمن للأجيال

مختصة، ودعم منظمات الدفاع المدني السوري، لتكريس أهمية الجهود المحلية في التصدي لهذه المشكلة.

وإلى جانب جهود الإزالة، لا بد من تكثيف حملات التوعية المجتمعية، خاصة في المناطق الريفية والأحياء العشوائية، حيث يكون الأطفال والمزارعون أكثر عرضة للخطر.

ويجب أن تشمل هذه الحملات توجيهات واضحة حول كيفية التعرف على الذخائر غير المنفجرة، والإبلاغ عنها، وتجنب العبث بها.

استمرار توقيف الأجور التقاعدية

في ظل تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية التي تشهدها سورية، أصبح توقيف صرف أجور المتقاعدين قضية حساسة تهدد حياة هذه الفئة التي تعتبر من الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

بالإحباط والظلم بين المتقاعدين وعائلاتهم.

ضرورة اتخاذ إجراءات فورية

من المؤكد أن توقيف أجور المتقاعدين ليس الحل الأمثل لمعالجة الملف الخاص بهم، بل يجب البحث عن بدائل تضمن استمرارية صرف هذه الأجور كحقوق، بالتوازي مع دراسة الملف بشكل يحقق العدالة المنشودة بين جميع الأطراف.

على ذلك كان من الأفضل استمرار صرف الأجور في ظل المراجعة والتقييم الموازية للملف، وذلك لتفادي تداعيات اجتماعية واقتصادية أكبر على الفئات الضعيفة، فوقف صرف أجور المتقاعدين في ظل الظروف الراهنة يُعد خطوة تحمل تبعات سلبية جسيمة على المستويين الفردي والمجتمعي.

مع التأكيد على أن ضمان استمرارية هذه الحقوق المصانة دستورياً وقانونياً ليس مجرد مسألة مالية، بل هو التزام أخلاقي واجتماعي يجب على الدولة الوفاء به، خاصة في أوقات الأزمات والتحديات الاقتصادية، وعلى الحكومة أن تضع في اعتبارها أن أي تأخير أو توقف في صرف هذه الأجور يزيد من معاناة الفئات الأكثر ضعفاً، ويؤثر سلباً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في سورية.



الحكومية، ويزيد من الاستياء الشعبي في ظل الأزمات المستمرة. فاستمرار هذه المشكلة من دون حل فوري سيساهم في زيادة الضغوط الاجتماعية، حيث تُعتبر شريحة المتقاعدين من الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع. ومع غياب السياسات الفعالة التي تعالج الأوضاع الاقتصادية، يصبح من الصعب تقديم الدعم الكافي لهم، مما يدفع إلى انتشار الشعور

تأمين احتياجات الحياة اليومية، مع ما يعنيه ذلك من تداعيات سلبية على الصحة النفسية والجسدية لهم. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأجور التقاعدية تُعد من الحقوق الدستورية والقانونية التي يجب الحفاظ عليها كجزء من مبادئ العدالة الاجتماعية. على ذلك فإن توقيفها يثير تساؤلات حول جدية حكومة تسيير الأعمال في حماية حقوق المواطنين، ما يؤدي إلى فقدان الثقة بالمؤسسات

فمع ارتفاع تكاليف المعيشة في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، يواجه هؤلاء استحالة تغطية احتياجاتهم الأساسية، مثل الغذاء والدواء والسكن، مما يزيد من فقرهم وعوزهم.

فتأخير صرف الأجور التقاعدية لا يعني اهتزاز الاستقرار المالي لهؤلاء مما يؤثر سلباً على قدرتهم على إدارة مصروفاتهم فقط، بل يجعل من الاستحالة بالنسبة إليهم

ففي قرار صدر من حكومة تسيير الأعمال بتاريخ 13 شباط الحالي، تقرر تشكيل لجنة وزارية لدراسة ملف التقاعد بكل تفاصيله «المدني والعسكري» ومنحت هذه اللجنة مهلة شهر لرفع نتائج عملها إلى رئاسة مجلس الوزراء.

القرار أعلاه يعني أن المتقاعدين ما زالوا ينتظرون مصير أجورهم التي توقفت منذ ثلاثة أشهر، في حين يتواصل الضغط المعيشي عليهم كشريحة تُعد من أصحاب الحقوق المصونة قانوناً كما يفترض.

تفاقم الوضع المعيشي الهش والضعيف سلفاً

يشكل توقيف الأجور عبئاً ثقيلاً على المتقاعدين الذين يعتمدون على هذه المبالغ، رغم ضآلتها، كمصدر رئيسي للدخل.

المستقبل السوري.. هل تنهض المشاريع

أدت الحرب السورية التي انفجرت في 2011 إلى تدمير شامل للبنية التحتية والاقتصاد السوري، تاركة البلاد في حالة من الخراب. ومع سقوط سلطة بشار الأسد، تقف سورية على عتبة مرحلة جديدة تتيح إعادة بناء الدولة والاقتصاد لمصلحة السوريين. وفي خضم النقاشات حول النموذج الاقتصادي الأمثل لسورية المستقبل، تطرح في بعض الأوساط فكرة الاعتماد بشكل رئيسي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع تقليل التركيز على المشاريع الكبرى. ويجادل بعض مؤيدي هذا التوجه بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر مرونة وقدرة على التكيف، فضلاً عن دورها في تعزيز التنمية المحلية. ومع ذلك، ينجاهل هذا الرأي في كثير من مطارح النقاش التحديات البنيوية التي تواجهها سورية، ولا يأخذ في الاعتبار التعقيدات الموضوعية أمام عملية إعادة بناء اقتصاد مدمر بفعل الصراع العسكري وتركة السياسات الاقتصادية للسلطة الساقطة.



■ احمد الرز

يستحق التوجه نحو التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة كخيار رئيسي للبناء الاقتصادي فحصاً دقيقاً، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر

بها سورية. ففي حين أن هذه المشاريع قد تبدو كحل سريع ومباشر لخلق فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، إلا أنها تواجه تحديات كبرى في دول ما بعد الصراع. أولاً: تعاني سورية من انهيار كبير في البنية التحتية، مما

يجعل من الصعب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تعمل بكفاءة. فبدون كهرباء مستمرة، وطرق آمنة، وشبكات اتصال فعالة، تصبح هذه المشاريع عاجزة عن تحقيق إنجازات فعلية. ثانياً: يعاني القطاع المالي السوري من ضعف شديد، مما

يحد من قدرة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل اللازم لتأسيس أو توسيع مشاريعهم. باختصار، لا يمكن إنكار فكرة أن تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً ما في بناء الاقتصاد السوري، إلا أنه بالتأكيد ليس الدور الأساسي.

هل تستطيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء اقتصاد قوي؟



وعدم القدرة على تحقيق وفورات حقيقية. وبسبب ذلك، تكون هوامش الربح منخفضة، ما يؤدي إلى عدم القدرة على دفع أجور مرتفعة أو تحسين بيئة العمل، مما يحد من قدرة هذه الشركات على جذب العمالة الماهرة أو المنافسة مع الشركات الأكبر.

وضعف قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يجعلها أكثر عرضة للتقلبات والأزمات المالية. وفقاً للبنك الدولي، فإن 50% من الشركات الصغيرة في الدول الخارجة من النزاعات تغلق أبوابها خلال أول خمس سنوات من إنشائها، مما يعكس هشاشتها أمام الأزمات الاقتصادية وضعف قدرتها على التكيف مع المتغيرات. وفي الأزمات المالية العالمية، تكون الشركات الصغيرة هي الأكثر تضرراً، حيث لا تملك الاحتياطات النقدية الكافية أو البنية الإدارية القادرة على التعامل مع الصدمات الاقتصادية. في الأزمة المالية لعام 2008، اضطرت آلاف الشركات الصغيرة إلى الإغلاق، بينما تمكنت الشركات الكبرى من إعادة الهيكلة والتكيف مع الأوضاع الجديدة.

وإلى جانب مشكلة التمويل، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحدياً آخر يتمثل في عملها ضمن القطاع غير الرسمي، وهو ما يجعل مساهمتها في الاقتصاد محدودة وغير مستدامة. تشير تقارير منظمة العمل الدولية لعام 2022 إلى أن 70% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات النامية غير مسجلة رسمياً، مما يعني أنها لا تدفع الضرائب، ولا تساهم في الإيرادات الحكومية، ولا تملك أي حماية قانونية تضمن استمراريتها، وهذا ما يجعل هذه الشركات عرضة للإغلاق المفاجئ نتيجة التقلبات الاقتصادية، كما أنه يحرّمها من القدرة على التعامل مع البنوك أو الاستفادة من برامج الدعم الحكومي والاستثمارات الكبرى.

وتمثل الإنتاجية المنخفضة تمثل تحدياً آخر يمنع الشركات الصغيرة والمتوسطة من أن تكون ركيزة أساسية للاقتصاد. وفقاً لدراسة صادرة عن معهد ماكينزي عام 2019، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تحقق إنتاجية تقل بنسبة 40% عن نظيراتها في القطاعات الكبرى. وضعف الإنتاجية سببه استخدام التقنيات القديمة، وضعف الابتكار،

تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشكلات بنيوية جوهرية تجعلها غير قادرة على المشاركة الفاعلة في عملية إعادة بناء الاقتصاد الوطني أو ضمان نمو مستدام طويل الأمد. تشير تقارير البنك الدولي إلى أن أكثر من نصف الشركات الصغيرة في الدول الخارجة من النزاعات تعتبر نقص التمويل أكبر عائق أمام توسعها، مما يعني أنها تعاني من عجز مزمن في القدرة على الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، أو تطوير عملياتها الإنتاجية، أو حتى توظيف كوادر مؤهلة. ودون مصادر تمويل مستدامة، ستبقى هذه الشركات محدودة النشاط وغير قادرة على المساهمة الجدية في التنمية الاقتصادية.

وغالباً ما تحجم المصارف في الدول الخارجة من النزاعات عن تقديم القروض للشركات الصغيرة بسبب ارتفاع مخاطر التعثر. ونتيجة لذلك، تبقى العديد من الشركات الصغيرة محصورة في نطاق أعمال منخفضة الإنتاجية وغير قادرة على توسيع نطاق عملياتها. ويتكرر هذا النمط في دول ما بعد الأزمات، حيث تبقى الشركات الصغيرة عالقة في دورة اقتصادية ضعيفة، غير قادرة على التحول إلى مؤسسات قادرة على

الصغيرة والمتوسطة اقتصاداً دمرته الحرب؟



ما هو النموذج الاقتصادي الأفضل لسورية؟



الدولة، وتحسن الميزان التجاري عبر زيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الاستيراد. في فينتام مثلاً، أدى الاستثمار المكثف في التصنيع إلى تحول البلاد من اقتصاد زراعي متواضع إلى مركز صناعي قادر على التمتع بهامش منافسة عالمياً. ويمثل قطاع الطاقة في هذا السياق عنصراً حاسماً في أي نموذج اقتصادي لسورية. فمع امتلاك سورية لموارد طبيعية مهمة، يجب أن يتم دفع قطاع الطاقة ليكون محركاً رئيسياً أولاً للتعافي الاقتصادي. تجارب دول مثل النرويج وكازاخستان أظهرت أن إدارة قطاع الطاقة بطريقة استراتيجية تساهم في بناء اقتصاد متنوع ومستدام، بينما الاعتماد عليه كمصدر ريعي دون تطوير القطاعات الأخرى يؤدي إلى أزمات اقتصادية طويلة الأمد.

لكن أي نموذج اقتصادي طموح لا يمكن أن ينجح دون القضاء على الفساد والنهب الكبير الذي كان أحد العوامل الرئيسية في إضعاف الاقتصاد السوري لعقود. حيث كان الفساد عملياً أكبر معيق لعمليات الاستثمار المطلوبة والضرورية في سورية، ما أدى إلى احتكار الأسواق من قبل نخب فاسدة بدلاً من توجيه الموارد نحو المشاريع الإنتاجية.

النموذج الاقتصادي الأمثل لسورية يجب أن يعتمد على إبداع السوريين في صياغة نموذج خاص لإعادة بناء البنية التحتية، وتطوير الصناعات الإنتاجية الكبرى، ومحاربة الفساد بشكل جذري. ولا يمكن تحقيق أي تقدم اقتصادي حقيقي إذا بقيت سورية تعتمد على مشاريع صغيرة غير قادرة على تحقيق تحول اقتصادي واسع النطاق.

إذا أرادت سورية تحقيق نمو اقتصادي مستدام بعد سنوات الحرب، فلا يمكنها الاعتماد على الحلول المؤقتة التي تركز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقط، بل تحتاج إلى استراتيجية اقتصادية طويلة الأمد تستند إلى تطوير البنية التحتية، وتعزيز القطاعات الإنتاجية الكبرى، والتخلص من الفساد الذي أضعف الاقتصاد السوري لعقود.

العنصر الأول في هذا النموذج هو الاستثمار المكثف في البنية التحتية، والتي تعد المحرك الأساسي لأي نهضة اقتصادية. لا يمكن لأي دولة أن أو تحفز الإنتاج المحلي دون شبكة متطورة من الطرق، والمواصلات، والكهرباء، والمياه، والاتصالات. وفقاً حتى لدراسات البنك الدولي، فإن كل دولار يتم استثماره في البنية التحتية يولد ثلاثة دولارات من الناتج الاقتصادي، مما يعني أن إعادة تأهيل وتوسيع البنية التحتية في سورية يجب أن يكون أولوية قصوى. اعتمدت الدول التي خرجت من الحروب ونجحت في إعادة بناء اقتصاداتها بشكل أساسي على مشاريع البنية التحتية الضخمة التي خلقت فرص عمل، وجذبت الاستثمارات، وحسنت الإنتاجية في مختلف القطاعات. في الحالة السورية، فإن إعادة بناء شبكات النقل، وتأهيل محطات الكهرباء، وإنشاء المناطق الصناعية الحديثة سيشكل حجر الأساس لأي خطة نمو مستقبلية.

إلى جانب تطوير البنى التحتية، يجب أن يتم توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية الكبرى مثل الصناعات التحويلية، والطاقة، والزراعة الحديثة، فهذه القطاعات ليست فقط قادرة على خلق وظائف مستقرة، ولكنها أيضاً توفر إيرادات مستدامة

لماذا لم تعتمد التجارب المعتبرة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟



على إعادة بناء الصناعات الثقيلة مثل الصلب، والهندسة، والتصنيع العسكري، والطاقة، مع تقليل الاعتماد على المشاريع الصغيرة التي لم تكن قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية الضخمة للبلاد.

خلال الفترة من 1945 إلى 1950، شهد الاقتصاد السوفياتي أحد أسرع معدلات التعافي في التاريخ، حيث ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 75% مقارنة بمستويات ما قبل الحرب. وكان هذا النمو مدفوعاً بالاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والمشروعات الصناعية الكبرى، التي كانت قادرة على تحقيق إنتاجية عالية وتوفير ملايين الوظائف المستقرة.

وحتى في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاقتصاد الألماني يعاني من دمار شامل، وشهدت البلاد انهياراً في القطاعات الإنتاجية الرئيسية، لم يكن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة كافياً لإعادة تشغيل الاقتصاد، ولذلك ركزت الدولة على إعادة بناء المصانع الكبرى، وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية، ودعم القطاعات التصديرية. والسياسة ذاتها جرى اتباعها في كوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية، وفي فينتام بعد عقود من الحروب والصراعات الاقتصادية.

عند دراسة تجارب الدول التي نجحت في إعادة بناء اقتصاداتها بعد الحروب، نجد أن النمو الاقتصادي المستدام لم يتحقق عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بل من خلال التركيز على الصناعات الكبرى، والاستثمارات الضخمة، والتخطيط الاقتصادي بعيد المدى. فالدول التي استطاعت تحقيق تحول اقتصادي بعد فترات النزاع لم تعتمد على منشآت صغيرة ذات قدرة محدودة على التوسع والتنافسية، بل قامت بتوجيه مواردها نحو إنشاء بنية تحتية اقتصادية قوية تعتمد على الشركات الكبرى القادرة على دفع عجلة الإنتاج وتعزيز الصادرات وزيادة الإنتاجية.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان الاتحاد السوفياتي يعاني من دمار واسع النطاق، حيث فقد أكثر من 30% من بنيته التحتية الصناعية والزراعية، وانهارت مدن بأكملها تحت وطأة الغزو النازي. ومع ذلك، لم تعتمد الدولة السوفياتية على دعم المشاريع الصغيرة كحل لإعادة الإعمار، بل ركزت على إعادة بناء المصانع الكبرى، وتوسيع الإنتاج الصناعي، وتعزيز دور الدولة في قيادة الاقتصاد. وعليه، تم تبني خطة خمسية طموحة بدءاً من عام 1946، والتي ركزت

معضلة «السجين» التي تصيب الشركات اليابانية



في 6 شباط 2025، تم رسمياً إلغاء اتفاقية «الاندماج المتكافئ» بين شركتي السيارات اليابانيتين «هوندا» و«نيسان»، لتنعكس في العمق أزمة تعاني منها جميع الشركات اليابانية الكبرى تقريباً: «معضلة السجين». فكيف يمكن للشركات أن تخرج من هذه الإشكالية؟

دائرة تشين شو واصدقائه ترجمة: اوديت الحسين

تحول صناعة السيارات من الوقود التقليدي إلى السيارات الكهربائية.

في صناعة السيارات، تعاني الشركات اليابانية من مشكلة مزدوجة: عدم امتلاك تقنية بطاريات قوية، وارتفاع تكاليف تطوير البرمجيات، مما يجعل اتخاذ قرار حاسم للتحول إلى السيارات الكهربائية أمراً بالغ الصعوبة.

هذه الأزمة لا تقتصر فقط على «هوندا» و«نيسان»، ولا على صناعة السيارات فقط، بل تشمل العديد من الشركات اليابانية التي تجد نفسها عالقة فيما يسمى «معضلة السجين»: حيث لا تستطيع أي منها التحرك بحرية لحل مشكلاتها.

في نهاية 2024 تم بث مؤتمر صحفي لإعلان الاندماج، ظهر فيه رئيسا «هوندا» و«نيسان».

وكان القلق واضحاً في عيني رئيس نيسان رغم محاولات إخفاء ذلك، حيث رأت «هوندا» أنها الشركة الأقوى. وعند العودة إلى التصريحات الرئيسية لرؤساء الشركات الثلاث «مع ميتسوبيشي» خلال المؤتمر، يمكن استنتاج أن كل طرف كان يخفي نواياه الحقيقية. أرادت «نيسان» اندماجاً متكافئاً، و«هوندا» التي رأت نفسها الأقوى فأرادت أن تكون المهيمنة في جميع القرارات، سواء الإدارية أو الإنتاجية. أما «ميتسوبيشي»، فكانت في موقف المتفرج، حيث كانت مملوكة جزئياً لـ«نيسان»، لكنها لم تكن متحمسة للاندماج ووضعت خطة للانسحاب متى اقتضت الحاجة.

معضلة السجين

في صناعة السيارات اليابانية

يأتي إلغاء اندماج «هوندا» و«نيسان» في وقت يشهد قطاع السيارات تحولاً غير مسبوق، حيث تواجه الشركات اليابانية صعوبة في التكيف مع التحديات الجديدة، خصوصاً في مجال السيارات الكهربائية والبرمجيات.

حتى لو كان الاندماج قد تم بطريقة متكافئة، أو حتى لو أصبحت «نيسان» شركة تابعة لـ«هوندا»، فإن معضلة السجين تظل قائمة، حيث

لا تستطيع أي من الشركات الثلاث التغلب على مشكلاتها الداخلية بالاعتماد على نفسها فقط. فأين تكمن المشكلة الحقيقية؟ أولاً: أزمة «نيسان» هي عجزها عن تقديم سيارات تنافسية. في 1998، عندما غرقت «نيسان» في ديون بلغت 2 تريليون ين، تدخلت شركة «رينو» الفرنسية وأقذتها عبر ضخ 643 مليار ين، مما جعل «نيسان» عملياً تابعة لـ«رينو».

لكن اليوم، في ظل أزمة مالية جديدة، لا توجد أي شركة عالمية مستعدة لإنقاذ «نيسان». على العكس، بدأت شركات مثل «فوكسكون»، التي اشتهرت بتصنيع أجهزة «أيفون»، تتطلع إلى الاستحواذ على «نيسان» كما لو كانت طريدة ضعيفة بانتظار افتراسها، وهو أمر يقلق الحكومة اليابانية.

في السوق الأميركية، لا تملك «نيسان» أي ميزة في قطاع السيارات الهجينة، مما أجبرها على خفض الأسعار بشكل مستمر، حتى وإن كان ذلك يعني تقديم خصومات ضخمة للموزعين. ومع ذلك، لم يؤد ذلك إلى تحقيق أي ربح، بل على العكس، ازدادت الخسائر.

ثانياً: «هوندا» وتحولها الصعب نحو السيارات الكهربائية. رغم نجاح «هوندا» في قطاع السيارات الهجينة، إلا أن مستقبل السيارات يتجه نحو الكهرباء بالكامل. في هذا المجال، لم يعد المنافس الرئيسي لـ«هوندا» هو «تويوتا» أو شركات السيارات الأوروبية، بل «تسلا» و«BYD» الصينية. إذا لم تستطع «هوندا» ترسيخ وجودها في الصين، السوق الأكبر للسيارات في العالم، فقد تجد نفسها في دوامة لا نهائية من التراجع.

تعمل «هوندا» على تطوير سيارة كهربائية جديدة باسم «ي» «Ye» للسوق الصينية، لكنها تواجه مشكلتين: قلة الطرازات المتاحة مقارنة بالمنافسين، وارتفاع التكاليف وضعف القدرة على تقديم أسعار تنافسية.

إلى جانب ذلك، فإن المنافسة الحقيقية لم تعد تقتصر على تصنيع السيارات نفسها، بل انتقلت إلى مجال البرمجيات، حيث أصبحت السيارات الكهربائية تعتمد بشكل كبير على أنظمة تشغيل متطورة.

بالنسبة لـ«ميتسوبيشي»، فعلى الرغم من أنها كانت من أوائل الشركات التي طرحت سيارة كهربائية صغيرة باسم MIEV عام 2009، إلا أنها لم تسوقها بشكل جيد، مما جعلها تتراجع

بالكامل في سوق السيارات الكهربائية. إذن، لماذا لم ينجح الاندماج؟ باختصار، لم تتمكن أي من الشركات الثلاث من تحقيق مكاسب واضحة من الاتحاد: «هوندا» لم تجد فائدة كبيرة من ضم «نيسان» لأن الأخيرة ليست رائدة في مجال السيارات الكهربائية. «نيسان» رفضت أن تكون تابعة لـ«هوندا» لأن ذلك يعني فقدان استقلاليتها بالكامل. «ميتسوبيشي» لم تكن متحمسة من الأساس، ورأت أن مستقبلها مرتبط أكثر بشركاتها الأم في مجموعة «ميتسوبيشي».

كيف يمكن لشركات اليابان تجاوز «معضلة السجين»؟ مع تراجع الاقتصاد الياباني وتباطؤ النمو الصناعي، أصبحت الشركات الكبرى أكثر تحفظاً في استثماراتها، مما أدى إلى دخول العديد منها في أزمات مشابهة لمعضلة «هوندا»-«نيسان».

كانت اليابان رائدة في صناعات مثل: النسيج في الخمسينيات، والصلب في الستينيات، والإلكترونيات والأجهزة الرقمية في السبعينيات والثمانينيات. لكن اليوم، لم يعد لليابان تأثير كبير في الصناعات التكنولوجية الناشئة، رغم أنها تمتلك تكنولوجيا متقدمة في البطاريات والبرمجيات، لكنها لا تستثمر فيها بالشكل المطلوب.

نموذج «تويوتا» قد يكون الحل. على النقيض من «هوندا» و«نيسان»، اختارت «تويوتا» اتباع نهج مختلف تماماً. بدلاً من محاولة دمج شركات يابانية، قامت بخطوة استراتيجية ذكية: نقلت إنتاج «لكزس» الكهربائية إلى الصين، مما جعلها أقرب إلى السوق العالمية. أنشأت مصنعاً ضخماً للبطاريات في شنغهاي، لضمان استقرار إمداداتها من البطاريات. استثمرت في الذكاء الاصطناعي وأنظمة التشغيل الذكية، بدلاً من الاعتماد فقط على التصنيع التقليدي.

هذه الخطوات جعلت «تويوتا» تخرج من معضلة السجين التي تعاني منها شركات السيارات اليابانية الأخرى. لكن هل يمكن أن يتكرر سيناريو «تويوتا» مع تبني الشركات اليابانية الأخرى استراتيجية جديدة بدلاً من محاولات الاندماج التقليدية؟

مع تزايد أهمية الذكاء الاصطناعي، قد يكون التعاون مع دول أخرى مثل الصين، وليس الاندماج بين الشركات اليابانية حلها هو الحل للخروج من الأزمة.

لم يعد لليابان تأثير كبير في الصناعات التكنولوجية الناشئة وهي لا تستثمر فيها بالشكل المطلوب

المؤتمر الوطني العام بين الجلسات التحضيرية والتطلعات المستقبلية

في ظل الأزمة المستمرة التي تعصف بسورية، تأتي جلسات الحوار الوطني خطوة نحو البحث عن حلول وإيجاد أرضية مشتركة بين السوريين.

فقد بدأت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني السوري عقد جلساتها الحوارية في مختلف المحافظات، إلا أن آلية اختيار المشاركين وطبيعة هذه الجلسات تثير تساؤلات حول مدى فعاليتها في تحقيق الغاية المرجوة منها.

اختيار المشاركين والتوقيت المفاجئ

أفاد بعض المشاركين بأن الدعوات وُجّهت إليهم قبل 24 ساعة فقط من انعقاد الجلسة، مرفقة بمحاور مقترحة للنقاش. وهذا يطرح تساؤلات حول مدى قدرة المشاركين على التحضير الجيد وإبداء آراء مدروسة خلال وقت قصير. كما أن آلية اختيار الحاضرين غير واضحة، ما قد يؤدي إلى غياب التنوع الضروري لضمان تمثيل شامل لمختلف وجهات النظر.

محدودية الوقت وتأثيره على الحوار

أحد أبرز الانتقادات الموجهة إلى هذه الجلسات هو ضيق الوقت المخصص لها، حيث يتم تحديد سقف زمني يتراوح بين ساعتين وثلاث ساعات فقط، ما يعني أن كل مشارك لن تتاح له سوى دقائق معدودة للتعبير عن رأيه. ومع وجود مواضيع معقدة وشائكة تحتاج إلى نقاش معمق، يصبح من الصعب تحقيق حوار حقيقي يفضي إلى نتائج ملموسة. الجلسات التحضيرية ليست بديلاً عن المؤتمر الوطني

رغم أهمية هذه الجلسات في استشراف الأفكار والمقترحات، إلا أنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن المؤتمر الوطني العام الحقيقي. فنتائج الجلسات تقتصر على توصيات عامة غير ملزمة، بينما المؤتمر الوطني العام هو الجهة المخولة باتخاذ قرارات حاسمة وملزمة تساهم في رسم خارطة طريق للخروج من الأزمة. وبالتالي، فإن نجاح

الحوار الوطني يتطلب ضمانات حقيقية بأن القرارات الصادرة عنه سيتم تنفيذها على أرض الواقع.

نحو مؤتمر وطني عام شامل وفعال

لإنجاح أي حوار وطني، لا بد من توفير بيئة تضمن مشاركة جميع الأطراف الفاعلة، وإعطاء الوقت الكافي لنقاش جاد وعميق. كما ينبغي أن تكون نتائج الحوار قابلة للتطبيق، وليس

مجرد توصيات غير ملزمة. فالحوار الحقيقي هو الذي يفضي إلى إجراءات ملموسة تساهم في بناء مستقبل البلاد، لا مجرد لقاءات شكلية لا تلامس جوهر الأزمة.

فالحاجة ملحة إلى مؤتمر وطني عام وشامل، يراعى فيه التنوع والتمثيل العادل للقوى المجتمعية والسياسية، ويؤدي إلى قرارات حقيقية تضع سورية على طريق الاستقرار والتنمية.

أزمة الصرافات الآلية... ازدحام شديد ومعاناة متواصلة

رغم محاولات المصارف في سورية التخفيف من أزمة الصرافات الآلية عبر افتتاح صالات جديدة، كما فعل المصرف التجاري السوري أخيراً في ساحة المحافظة بدمشق، إلا أن المشكلة لا تزال قائمة وتشكل تحدياً يومياً للمواطنين.



فقلة عدد الصرافات مقارنة بالطلب المتزايد عليها تجعل الوصول إلى المستحقات المالية أمراً شاقاً يتطلب الانتظار إلى ساعات طويلة في طوابير لا تنتهي.

نقص الصرافات معاناة لا تقتصر على مصرف واحد

لا يقتصر نقص الصرافات على المصرف التجاري السوري فحسب، بل يعاني المصرف العقاري وغيره من المصارف من المشكلة ذاتها، مما يفاقم الأزمة.

فمع العدد القليل من الصرافات المتاحة، يواجه المواطنون صعوبة كبيرة في سحب رواتبهم ومستحقاتهم المالية، خاصة في فترات الذروة التي تشهد ضغطاً هائلاً على الأجهزة القليلة المتوفرة.

أعطال متكررة وانقطاع كهربائي يزيد المعاناة

تواجه الصرافات الآلية في سورية مشكلات تقنية مستمرة، حيث تخرج الكثير منها عن الخدمة بسبب الأعطال المتكررة أو نفاذ الأموال بسرعة نتيجة الاستخدام المكثف. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي يؤثر مباشرة على عمل هذه الأجهزة، ما يجعلها غير متاحة لفترات طويلة، ويزيد من معاناة المواطنين في تأمين السيولة النقدية.

الحلول المقترحة... هل من أفق قريب؟

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل المصارف لتوسيع شبكة الصرافات وتحسين الخدمات، إلا أن الحل لا يزال غير كافية مقارنة

بحجم الأزمة.

ومن أبرز الحلول المقترحة:

زيادة عدد الصرافات الآلية في جميع المحافظات لتخفيف الضغط على الأجهزة الموجودة. صيانة دورية ومنظمة لضمان استمرار عمل الصرافات وعدم تعطلها إلى فترات طويلة.

استخدام مصادر طاقة بديلة مثل البطاريات أو الطاقة الشمسية لضمان استمرار عمل الصرافات أثناء انقطاع الكهرباء. تعزيز خدمات الدفع الإلكتروني لتقليل الاعتماد على السحب النقدي، وتسهيل عمليات الدفع عبر الإنترنت والتطبيقات المصرفية.

والى حين تنفيذ هذه الحلول بشكل فعلي وواسع النطاق، يبدو أن المواطن السوري سيظل يواجه معاناة يومية في الحصول على أجره، وسط طوابير طويلة وازدحام شديد، في انتظار دوره لسحب مبالغ قد لا تكفي حتى لسد احتياجاته الأساسية.

الإنفاق على العلم يتراجع في أمريكا ويتقدم في الصين «مؤشرات وتداعيات»

في السنوات الأخيرة، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تحولاً ملحوظاً في سياساتها المتعلقة بالإنفاق على البحث العلمي والتطوير. هذا التحول يأتي في ظل تغيرات اقتصادية وسياسية داخلية ودولية، بالإضافة إلى تنافس عالمي متزايد في مجالات العلوم والتكنولوجيا. تظهر البيانات والمؤشرات الحديثة أن إنفاق الدولة الأمريكية على البحث العلمي قد تراجع نسبياً، ومع تقليص الإنفاق تفقد الولايات المتحدة موقعها التنافسي أمام دول مثل الصين، التي زادت بشكل كبير من استثماراتها في البحث العلمي والتكنولوجيا. يرصد المقال الآتي بعض المؤشرات والتداعيات المرتبطة بهذا التحول.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

مؤشرات تقليص

الإنفاق الأمريكي على العلوم

1- الانخفاض النسبي في الميزانيات الفيدرالية: وفقاً لتقارير صادرة عن مؤسسات مثل الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم (AAAS)، فإن حصة الإنفاق الفيدرالي على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قد انخفضت بشكل تدريجي منذ بداية القرن 21. فبعد أن كانت الولايات المتحدة تخصص أكثر من 2% من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث العلمي في الستينيات، تراجعت هذه النسبة إلى أقل من 0.7% في السنوات الأخيرة.

2- تخفيضات في وكالات علمية رئيسية: شهدت وكالات علمية بارزة مثل وكالة الفضاء ناسا (NASA) والمعاهد الوطنية للصحة (NIH) تخفيضات في ميزانياتها. فواجهت ناسا مثلاً تقليصاً في تمويل بعض برامجها الاستكشافية، بينما تراجعت ميزانية المعاهد الوطنية للصحة لعدة سنوات مما أثر على قدرتها على دعم الأبحاث الطبية الحيوية.

3- الخصخصة: في حين تراجع الإنفاق الحكومي، زادت الشركات الخاصة من استثماراتها في البحث والتطوير. ومع ذلك، فإن تركيز القطاع الخاص غالباً ما يكون على الأبحاث التطبيقية ذات العوائد الاقتصادية السريعة، مما يهمل غالباً الأبحاث الأساسية التي تعتبر عماداً للتقدم العلمي طويل الأمد.

تداعيات تقليص الإنفاق الأمريكي على العلم

1- تراجع الريادة العلمية: كانت الولايات المتحدة تاريخياً الرائدة عالمياً في العديد من المجالات العلمية، من الفضاء إلى الطب الحيوي، الأمر الذي يتغير في السنوات الأخيرة بشكل سريع لصالح تقدم منافسين عالميين على رأسهم الصين.

2- تأثير على الابتكار: البحث العلمي هو المحرك الرئيسي للابتكار، الذي بدوره يقود النمو الاقتصادي. وتقليص الإنفاق على العلوم يؤدي إلى تباطؤ وتيرة الابتكار، والإضرار بالقدرة التنافسية للشركات الأمريكية في الأسواق العالمية.

3- هجرة العقول: يساهم نقص التمويل في هجرة العلماء والباحثين الأمريكيين إلى دول أخرى للبحث عن فرص أفضل للتمويل والدعم، مما يضعف البنية التحتية العلمية الأمريكية على المدى الطويل.

4- تأثير على التعليم العالي: تعتمد العديد من الجامعات الأمريكية بشكل كبير على المنح الفيدرالية لدعم الأبحاث العلمية. وتقليص هذه المنح قد يؤثر سلباً على قدرة الجامعات على جذب الطلاب الموهوبين وإجراء أبحاث رائدة.



3- الطاقة المتجددة: تفوقت الصين على الولايات المتحدة في مجال الطاقة المتجددة، حيث أصبحت أكبر منتج للألواح الشمسية وتوربينات الرياح في العالم.

4- اتصالات «5G»: تعتبر الصين رائدة في تطوير وتنفيذ تقنيات الاتصالات من الجيل الخامس، حيث تمتلك شركات مثل هواوي أكبر حصة سوقية في هذا المجال. وقد تفوقت الصين على الولايات المتحدة في نشر شبكات 5G على نطاق واسع، مما يعزز قدراتها التكنولوجية والاقتصادية.

5- التقنية الحيوية: شهدت الصين تطوراً سريعاً في مجال التقنية الحيوية، بما في ذلك تطوير لقاحات mRNA وتقنيات تحرير الجينات مثل CRISPR. كما أنها أصبحت لاعباً رئيسياً في مجال الأبحاث الطبية الحيوية، حيث تنتج كميات كبيرة من الأدوية والمعدات الطبية.

الخلاصة

تقليص الإنفاق الأمريكي على العلم في مقابل زيادة الإنفاق الصيني عليه، تعد ظاهرة تستحق الاهتمام. ومن بين العبر التي يمكن استخلاصها هو أن دور الدولة الرعائي للعلم والقطاع العلمي العام ما يزال حاسماً في دعم الأبحاث الأساسية والاستراتيجية طويلة المدى، بخلاف قصر نظر القطاع الخاص غالباً والذي يركز على الربحية السريعة ولا يستطيع النهوض بمشروعات استراتيجية كبيرة على مستوى طموح لائق، وهو ما يؤثر على ضمان استمرارية الريادة العلمية. إذا استمر هذا الاتجاه، فقد تواجه الولايات المتحدة تحديات كبيرة في الحفاظ على موقعها كقوة علمية عالمية، مع تداعيات محتملة على الاقتصاد والأمن القومي.

وزيادة إنفاق الصين على البحث العلمي تعكس طموحاتها الكبيرة لتصبح قوة علمية وتكنولوجية رائدة عالمياً، ويطرح تحديات للولايات المتحدة ودول أخرى تسعى للحفاظ على موقعها في السباق العلمي العالمي.

شغهاي وبكين، والتي تجمع بين الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات التكنولوجية.

تأثيرات زيادة الإنفاق الصيني

1- اشتداد التنافس مع الولايات المتحدة على الريادة العالمية: ولاسيما في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الفضاء.

2- جذب العقول العالمية: أصبحت الصين وجهة جذابة للعلماء والباحثين من جميع أنحاء العالم، بفضل التمويل السخي والفرص البحثية الواسعة، مما عزز قدراتها البحثية.

3- التأثير على الاقتصاد العالمي: مع تزايد قدراتها التكنولوجية، أصبحت الصين لاعباً رئيسياً في الاقتصاد العالمي. فمن خلال تصدير التكنولوجيا المتقدمة، كمعدات الاتصالات والطاقة المتجددة، تعزز الصين مكانتها كقوة اقتصادية عالمية.

4- التعاون الدولي: على الرغم من المنافسة، تعمل الصين أيضاً على تعزيز التعاون العلمي مع دول أخرى. فمن خلال مبادرات مثل «مبادرة الحزام والطريق».

أبرز مجالات تفوق الصين على الولايات المتحدة علمياً

1- تكنولوجيا الفضاء: نجحت الصين في تحقيق إنجازات كبيرة في مجال استكشاف الفضاء، حيث أصبحت أول دولة تهبط بمركبة فضائية على الجانب المظلم من القمر في عام 2019. كما أطلقت محطة فضائية خاصة بها «تيانغونغ»، وأرسلت بعثات ناجحة إلى المريخ، بما في ذلك هبوط المسبار «تشورونغ» على سطح الكوكب الأحمر في عام 2021.

2- الذكاء الاصطناعي: أصبحت الصين رائدة بهذا المجال، وتستثمر بكثافة في تطوير تقنيات التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية. وفقاً لتقارير، تتفوق الصين على الولايات المتحدة في عدد الأبحاث المنشورة في مجال الذكاء الاصطناعي، كما أنها تتصدر في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل المراقبة الذكية والمدن الذكية.

وبإنفاق ورعاية الدولة للعلم تتفوق الصين على الولايات المتحدة الآن بنصف مليون باحث إضافي وإنجازات نوعية منافسة

زيادة إنفاق الصين على العلم

في الوقت الذي تشهد فيه الولايات المتحدة تراجعاً نسبياً في الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، تبرز الصين كقوة علمية وتكنولوجية صاعدة، حيث تضاعفت استثماراتها في مجال البحث والتطوير بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. وفقاً لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومؤسسات أخرى، أصبحت الصين ثاني أكبر دولة من حيث الإنفاق على البحث العلمي بعد الولايات المتحدة، مع توقعات بأن تتجاوزها في العقد القادم إذا استمرت الاتجاهات الحالية.

مؤشرات زيادة الإنفاق الصيني

1- نمو الإنفاق على البحث والتطوير بشكل كبير: حيث ارتفع من نحو 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 إلى أكثر من 2.4% في عام 2022. وبحسب بيانات الحكومة الصينية، بلغ إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في عام 2022 ما يقارب 450 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 600 مليار دولار للولايات المتحدة.

2- التركيز على التكنولوجيا المتقدمة والاستثمار الاستراتيجي: مثل الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا الفضاء، والاتصالات من الجيل الخامس «5G». مثلاً، أصبحت الصين رائدة عالمياً في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما أطلقت برامج طموحة لاستكشاف الفضاء، بما في ذلك مهمات إلى القمر والمريخ.

3- زيادة عدد الباحثين: حيث تضاعف في الصين خلال العقد الماضي، ولديها الآن أكبر عدد من الباحثين في العالم. وفقاً لليونسكو، يعمل أكثر من 2 مليون باحث في الصين بدوام كامل، مقارنة بنحو 1.5 مليون في الولايات المتحدة.

4- الاستثمار في البنية التحتية العلمية: عبر بناء مرافق بحثية متطورة، كمختبرات الفيزياء عالية الطاقة، ومراكز البيانات الضخمة، ومنشآت أبحاث الذكاء الاصطناعي. كما أنشأت الصين «مدن العلوم» في مناطق مثل

قضايا الشرق

أزماتنا

على طاولة الحل!

إذا ما نظرنا إلى النظام السياسي العالمي، وما نتج عنه من أزمات خلال العقود الماضية، لاستطعنا إدراك أن الأزمات العالقة من ليبيا إلى السودان واليمن وسورية والعراق وأفغانستان، وعلى رأسها أزمة الشرق الأوسط الأساسية، الناتجة عن عدم حل القضية الفلسطينية، ذلك كله في الواقع هو التجلي الملموس للنظام الدولي بالنسبة لنا، فلم يستطع المجتمع الدولي فعلياً حل أيّاً من هذه القضايا، لا بل يمكن أن تشمل القائمة عشرات الأزمات الأخرى في أصقاع الأرض، والتي جرى تأخيرها أو التعتيم عليها، لكنّها ظلت جامئة على صدورنا.

ولأننا نعيش اليوم في اللحظات الأخيرة للنظام العالمي منتهي الصلاحية، فنحن إذاً أمام فرصة حقيقية لحل هذه الأزمات العالقة كلها، لا بل إن الجذور العميقة لهذه الأزمات كلها، ومهما اختلفت خصائصها، تظل في الواقع مرتبطة إلى درجة كبيرة بشكل النظام العالمي.

فالقضية الفلسطينية ووجود الكيان الصهيوني كمشروع يرتبط بشكل عضوي بطبيعة العلاقة بين الغرب الاستعماري والشرق، ولم يكن من الممكن أن يهيمن الغرب على العالم إلا باستخدام أدوات متعددة ذات طبيعة مختلفة باختلاف

الحالة، ففي الشرق كان لا بد من وجود قاعدة متقدمة توكل إليها المهام القذرة تحديداً، وأن تتحول إلى عصا تضرب يميناً وشمالاً، وتشغل المنطقة، لكن إذا ما فرض على الغرب التراجع، فهذا يعني أن قاعدته المتقدمة «الكيان الصهيوني» ستكون أول المتأثرين، فكان البعض قد شبه الكيان بأنه «حاملة طائرات» ترسو على شواطئنا لن يطول الانتظار حتى تتلقى أمراً بالإبحار مجدداً.

الأحداث السياسية العاصفة التي شهدتها المنطقة، وسُميت بال«الربيع العربي» كانت في جوهرها صرخة من الشعوب العربية ضد مستويات النهب والقمع التي تعرضوا لها لعقود، لكن لم يكن واضحاً بعد بالنسبة لهم أن الأنظمة السياسية القائمة، كانت تعمل في الحقيقة بوصفها ميسر ماجور لعمليات النهب التي كان يقوم بها الغرب، وهذه الأنظمة كانت تؤدي مهمة أساسية في قمع أصوات الأبنين في صدور الشعوب المنهوبة.

ما سبق، لا ينبغي وجود خصوصية لكل أزمة على حدة، ولا يعني أبداً أن ما جرى في ليبيا غير ما جرى في سورية، وغير ما جرى في مصر، وغير ما جرى في فلسطين، لكن هناك رابط أساس بين هذه الأزمات كلها، وما يشابهها في البقاع الأخرى، وإن عملية إعادة صياغة النظام السياسي العالمي لا يمكن أن تتم إلا عبر حل هذه الأزمات، لا بل إن حل كل أزمة عالقة يعني تثبيت أقدام النظام الجديد أكثر.

ترامب يسير في مسار إجباري!



يخطوها بلد من هذه البلدان إلى الأمام، كان يلاقي ممانعة شديدة، وتحول الناتو فعلياً إلى الأداة الأهم في تضيق الخناق، وهذا ما يفسر أيضاً محاولات توسيع نشاطه والدول المشاركة فيه ضمن آسيا، ليكون بذلك عصاً ترفع بوجه «انتفاضة الجنوب العالمي». على هذا الأساس كانت المعركة بين هذه الدول والناتو قادمة لا محالة، لكن «الصدفة» اختارت أوكرانيا ساحة لهذا الصدام، وما أن حدث الاشتباك حتى كان من البديهي أن تأخذ دول، مثل: الصين والهند والسعودية وغيرهم الكثير موقفاً مخالفاً للإرادة الغربية، فعلى الرغم من بعض الانتقادات التي جرى توجيهها لروسيا من هنا وهناك، إلا أن دول الجنوب كانت تعلم أن روسيا تخوض المعركة عنهم، وأن صمودها ونجاحها سيعني لهم الكثير، لذلك كان يكفي في الحد الأدنى ألا يخرطوا في العقوبات الغربية، ويفسحوا المجال للاقتصاد الروسي للتفلس، ما ضمن لروسيا ثباتاً في ساحة القتال.

فروسيا لا يمكن أن تكون طرفاً بنظر الغرب، ولا يمكن التعامل معها على أنها نة، شأنها في ذلك شأن دول الجنوب العالمي كلها، فهذه الدول الغنية بالثروات والطاقات البشرية الكبيرة، فُرض عليها دور محدد في تقسيم العمل العالمي، ولا يمكن بنظر الغرب نقاش أي تغيير في هذا التقسيم لأن أي إعادة نظر فيه تعني بالضرورة دور مختلف للغرب، وتحديدًا في تحديد الاتجاهات العامة في الكوكب، وبالتالي قطع طرق النهب التي اعتادوا العيش عليها، فكان الغرب يرى في نفسه سيد العالم، أما الآخرين فهم مناجم خامات، وسوق استهلاك، فضلاً عن سرقة أدمغتهم بعد سرق ثروتهم.

انتفاضة دول الجنوب روسيا والصين وغيرهما من الدول يملكون قدرات اقتصادية كبيرة، ويسهمون بكتلة كبيرة من الانتاج والثروة العالميتين، ولذلك كان لا بد من أن ينتزعوا حقوقهم في المشاركة بصياغة العالم ومؤسساته، لذلك مع كل خطوة

■ علاء ابوضراج

في الحقيقة، من كان يتابع ترامب خلال حملته الانتخابية يدرك أنه وعد بالفعل بإنهاء الحرب في أوكرانيا، وتحدث عن شكل جديد للعلاقات مع روسيا، لكن ذلك لا يكفي لتفسير ما يجري حقاً، وربما تكون نقطة البداية المنطقية هي فهم ما جرى في أوكرانيا بالعمق!

ما الذي حدث حقاً؟

بعيداً عن أسباب الحرب المباشرة التي عرضتها موسكو أو كييف، تظل هناك أسباب عميقة، ومن الطبيعي أن تكون هناك مستويات متعددة للفهم، فصحیح أن موسكو استشعرت خطراً في أوكرانيا، وأن النظام السياسي القائم في كييف كان «غريباً الهوى» وأنه بالتقارب مع الغرب خرج إلى مسائل محظورة، وتحديداً الدخول في حلف الناتو، فالحلف هو في الحقيقة موجّه ضد روسيا، وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وانهايار حلف وارسو، ظلّ الناتو قائماً، ولم يكن من الصعب أن تترك موسكو أنها أحد المستهدفين، إن لم تكن المستهدف الأساسي من هذا التحالف! ولذلك لم يكن من السهل على أي قيادة روسية مهما كانت توجهاتها أن تتجاهل خطراً كهذا، ومع ذلك أظهر بوتين وأركان النظام السياسي الآخرين أنهم منفتحين للحديث، وحاولوا إيجاد حلول للأزمة الأوكرانية في 2014، حتى وصلت الأمور إلى درجة عالية من التعقيد لم يعد بالإمكان تجنب الحرب.

لكن إذا ما نظرنا بتمعن أكبر إلى هذه المسألة، وطرحتنا سؤالاً: ما الذي يدفع الناتو للعداء مع روسيا؟ ولماذا رفض الحلف المحاولات الروسية المتعددة للانضمام؟ وهنا تبدأ الصورة بالتوضيح،

ظن البعض بعد ترايد الحديث عن بدء مفاوضات روسية أمريكية تشمل عدداً من القضايا على رأسها أوكرانيا، أن دخول ترامب إلى البيت الأبيض كان «السبب» وراء بدء هذه المفاوضات، وربما يملك الرئيس الأمريكي الجديد بنظر المحللين «مفتاحاً للحل»، ويرون فيما يجري إنجازاً شخصياً له، كما لو أن ترامب بالذات مصدر معلوماتهم عما يجري!

في 27 شباط 2022 كنا في فاسيون قد قلنا في افتتاحية العدد 1059 إن «الملاحم الكبرى لعالم ما بعد أوكرانيا، قد بدأت بالتوضيح منذ الآن» وتحت عنوان «عالم... ما بعد أوكرانيا» ذهبنا لعرض جملة من الأفكار، كان أبرزها: أن الشكل الحالي للنظام السياسي العالمي أصبح منتهي الصلاحية، وسيكون للصراع في أوكرانيا أثر كبير وحاسم في صياغة النظام السياسي الجديد، وأشارت الافتتاحية أيضاً إلى أن ما يجري سيضع مستقبل حلف الناتو على المحك، لا بل سيعيد النظر بكل فكرة الأحلاف العسكرية.

فاسيون استمرت في الأسابيع الأولى بعد بدء الحرب في أوكرانيا في البحث لا فقط في الأسباب العميقة لما يجري، بل أيضاً للنتائج اللاحقة لهذا الزلزال، واليوم يمكننا القول: إن ترامب والتوجه نحو إنهاء الحرب في أوكرانيا هو تعبير عن اتجاه موضوعي، ويحاول تيار ترامب التعبير عنه، وحتى لو لم يكن ترامب نفسه موجوداً، لكان هذا الاتجاه سيفرض نفسه في نهاية المطاف! فحتى بالنسبة لإدارة بايدن لم يكن من الممكن الاستمرار أكثر في هذا الاتجاه، وكان لا بد أن نصل إلى لحظة النهاية.

أوروبا في الجرف العميق... فما المخرج؟!



كانت نقطة الاتصال بين الرئيسين بوتين وترامب، وجولة المحادثات التي جرت في السعودية، نقطة تحول كبرى في مصير القارة الأوروبية. وعلى مخارج الحوار الأمريكي الروسي سيحدد مصير القارة الأوروبية، التي سنستثنى كلياً من تحديد مصيرها بعد أن وصلت لمرحلة تبعية للأمريكيين، لا يمكن لها بعدها أن تكون طرفاً في الحوارات، بل فقط منفذة.

عماد بيضون

الاتفاق الروسي الأمريكي وهزيمة الغرب

كان الاتصال الهاتفي بين بوتين وترامب، وجولة المحادثات اللاحقة في السعودية، بمثابة دليل على ميزان القوى في القارة الأوروبية والعالم، فالمحادثات وموضوعها تؤكد أن روسيا ليست مهزومة، بل على العكس، وحمل هذا الاتصال، وما جرى في مؤتمر ميونخ صفة من العيار الثقيل لأحلام المتطرفين الليبراليين في أوروبا، التي عبر عنها رئيس مؤتمر ميونخ للأمن، الدبلوماسي الألماني كريستوف هيوستن، حيث بكى خلال كلمته الختامية، وذلك بعد خطاب نائب الرئيس الأمريكي، جي دي فانوس، الذي انتقد فيه أوروبا بشدة، وأشار هيوستن إلى أن المبادئ المشتركة بين الدول الغربية لم تعد كما كانت. الضمانات الأمنية لروسيا يتوقع في نهاية المحادثات الأمريكية أن تحصل روسيا على الضمانات الأمنية التي كانت السبب في بدء النزاع مع أوكرانيا. وتتخلى أوكرانيا عن الأراضي التي خسرتها في الحرب، ولن تكون في الناتو. ويتوقع

مصير أوروبا من المنظور الأمريكي

لخص نائب الرئيس الأمريكي، جي دي فانوس، في خطابه أمام مؤتمر ميونخ للأمن، الرؤية الأمريكية لحاضر ومستقبل القارة. ففي خطاب استمر لعشرين دقيقة، كان أشبه بحفلة تهجم على الأوروبيين، الذين وصفهم بأنهم «لا يحترمون قيم الديمقراطية ويضعون جدراناً نارية على أصوات الشعوب الأوروبية»، في إشارة منه إلى سلوك الدول اتجاه أحزاب أقصى اليمين. وأشار إلى منع مندوبي أقصى اليمين واليسار من حضور الاجتماع الأمني، وقال: إن المشكلة الأوروبية ليست في روسيا، بل في الداخل الأوروبي الذي فقد قيم الديمقراطية، وغير مستعد لسماع أصوات الناخبين ووجهة نظرهم، إلا إذا كانت متطابقة مع البرامج السياسية لأحزاب الحاكمة. لينهي حديثه بالقول: إن «على الأوروبيين أن يضمنوا أمنهم بأنفسهم في ظل ضرورة تفرغ الولايات المتحدة لمشاكل أمنية أكثر أهمية من أوروبا ومصيرها».

في ظل تعمق الأزمات الناتجة عن ارتفاع تكاليف المعيشة، التطورات اللاحقة كثيرة ولا يمكن حصرها، لكن الثابت الأكيد، أن الشعوب الأوروبية ستكون أمام موجة نشاط سياسي عال خلال الفترة القادمة، وهو ما يفتح الباب واسعاً لإعادة صياغة شاملة للسياسة الأوروبية، فالطبقات الحاكمة لن تكون قادرة على الحكم بالطريقة السابقة، والجماهير لن تقبل بذلك، ما يمكن أن يهيئ الظروف أمام فرصة تغيير حقيقية، ترفع أوروبا من الجرف العميق الذي وقعت فيه.

أيضاً انسحاب القوات الأمريكية، أو تقليل عددها في القارة كلها، مما سيضعف وزن ودور حلف الناتو ضمن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة. وسينعكس هذا على القوى السياسية المرتبطة بالاستراتيجية الأمريكية السابقة الموجودة في السلطة اليوم، ما سيفسح المجال لظهور قوى سياسية بتوجهات مختلفة، وقد يكون للانسحاب الأمريكي وتغيير ميزان القوى ضمن القارة فرصة مهمة لقوى يسارية حقيقية، يمكن لها اغتنام الفرصة التاريخية

أوكرانيا و«النفس الأوروبي الأخير»!

فقد وصف السفير الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، مشروع القرار الأمريكي بأنه «فكرة جيدة»، مشيراً إلى أن موسكو اقترحت تعديلاً يتناول «الأسباب الجذرية للصراع». ختاماً، ووسط هذه التطورات، يشار إلى أنه برزت مطالبات أوروبية بضرورة إشراكها في المفاوضات الجارية حول الأزمة الأوكرانية. فقد أعربت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، عن استيائها من استبعاد الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا من المحادثات التي انطلقت في الرياض بين الولايات المتحدة وروسيا. وأكدت فون دير لاين، خلال لقائها مع المبعوث الأمريكي كيث كيلوغ، على أهمية مشاركة الاتحاد الأوروبي في هذه المفاوضات، مشيرة إلى الدعم المالي والعسكري الكبير الذي قدمته أوروبا لأوكرانيا، والذي بلغ 135 مليار يورو، منها 52 ملياراً كمساعدات عسكرية، ما يعادل المساهمة الأمريكية في هذا الصدد. وشددت على أن أي حل يجب أن يحترم سيادة أوكرانيا، ويقدم لها ضمانات أمنية قوية.

تجاه روسيا، يبدو أن واشنطن تسعى إلى تسوية سريعة قد تتجاهل بعض المطالب الأوكرانية والأوروبية. لكن من جهة أخرى، فإن هذا التحرك الأمريكي قد يكون محاولة من إدارة الرئيس دونالد ترامب لنقل عبء الأزمة وتبعاتها إلى الأوروبيين، فمن خلال تقديم مشروع قرار لا يحمل روسيا المسؤولية، قد تسعى واشنطن إلى تقليص دورها في النزاع، ما يضع الأوروبيين في مواجهة مباشرة مع التحديات المترتبة على استمرار الأزمة. وي طرح هذا السيناريو تساؤلات حول ما إذا كانت الولايات المتحدة تحاول تحميل الأوروبيين مسؤولية الخسائر والتبعات الناجمة عن النزاع، وتركهم عند «النفس الأخير» في التعامل مع الأزمة الأوكرانية. فمع تزايد الضغوط الاقتصادية والسياسية على الدول الأوروبية، ستكون هذه الدول نفسها مضطرة لتحمل المزيد من الأعباء. والسلافت، أن هذا التحرك الأمريكي لم يكن مفاجئاً للأوروبيين فحسب، بل حظي بترحيب من الجانب الروسي.



في تطورٍ دبلوماسي لافت، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يدعو إلى «نهاية سريعة» للنزاع في أوكرانيا، دون الإشارة إلى وحدة أراضيها أو تحميل روسيا مسؤولية مباشرة. وجاء هذا التحرك الأمريكي في وقت كانت فيه أوكرانيا، بدعم من الاتحاد الأوروبي، تعمل على مشروع قرار آخر يدين روسيا، ويطالب بانسحاب فوري وغير مشروط لقواتها من الأراضي الأوكرانية.

احمد علي

اتهامات مباشرة. يعكس التباين المشار إليه، تناقضاً واضحاً في الاستراتيجيات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. ففي حين يصر الأوروبيون على موقف صارم

التعامل مع الأزمة الأوكرانية، فبينما تسعى الدول الأوروبية إلى موقف حازم يحمل موسكو المسؤولية الكاملة، تتبنى واشنطن نهجاً أكثر مرونة، يركز على إنهاء النزاع دون توجيه

هذا التباين في المواقف بين الحلفاء التقليديين أثار تساؤلات حول وحدة الصف الغربي في

لأول مرة في تاريخ أفريقيا... «العشرين» تعقد اجتماعها في جوهانسبرغ



تعدّ مجموعة العشرين منتدىً دولياً يضم الدول الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي، حيث تمثل 75% من التجارة العالمية، و85% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بالإضافة إلى ثلثي سكان العالم. وتعدّ المجموعة اجتماعها الأول في القارة الأفريقية على مستوى اجتماع وزراء خارجية، وجاء ذلك بعد انضمام الاتحاد الأفريقي كعضو كامل العضوية في منذ عام 2024.

■ كنان دوير

غياب واشنطن وجدول الأعمال

شهد الاجتماع غياب الولايات المتحدة الأمريكية، التي قررت عدم المشاركة بسبب «جدول الأعمال» المتفق عليه تحت عنوان «التنوع والمساواة والدمج». كما أن الخلافات مع الدولة المضيفة لعبت دوراً كبيراً في هذا القرار. فمُنذ تولي إدارة ترامب الجديدة، قطعت واشنطن المساعدات عن جنوب أفريقيا بحجة ما وصفته بـ«المواقف العدوانية» تجاه الولايات المتحدة وحلفائها. وكان أحد أبرز أسباب التوتر بين الطرفين هو موقف جنوب أفريقيا الداعم لمحاكمة الكيان الصهيوني أمام المحكمة الجنائية الدولية.

المستجدات والمطروح على طاولة النقاش

كان انضمام الاتحاد الأفريقي كعضو كامل العضوية من المستجدات الأبرز خلال اجتماع مجموعة العشرين. هذه الخطوة تعكس اعترافاً متزايداً بأهمية القارة الأفريقية في النظام الاقتصادي العالمي. كما أقرت جامعة الدول العربية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن اهتمامها بالحصول على وضع مشابه.

وفي هذا السياق، قال وزير الخارجية الروسي: «نحن نرحب بهذا المزاج ونعتقد أنه في مرحلة ما قد يتطلع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي إلى وضع مماثل، لأن هذه الاتحادات كلها تظهر ديناميكيات إيجابية من حيث مساهمتها في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية». وناقش وزراء خارجية مجموعة العشرين

العديد من القضايا العالمية الملحة، بما في ذلك القضية الفلسطينية، والحرب في أوكرانيا، والأزمات الأفريقية في السودان وليبيا والكونغو الديمقراطية. كما تناول الاجتماع التحديات الاقتصادية والتجارية التي تواجه الدول الأعضاء، مثل: التضخم، وانقطاع سلاسل الإمداد، وأزمة المناخ.

غياب الصورة الجماعية

للعام الثاني على التوالي، لم يتم التقاط صورة جماعية لوزراء خارجية مجموعة العشرين. وقد برزت وزارة الخارجية الجنوب أفريقية هذا الأمر بـ«ضيق الوقت»، لكن تقارير إعلامية أشارت إلى أن رفض عدد من الوفود الغربية، وخاصة الفرنسية والألمانية والبريطانية، المشاركة في الصورة مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف كان السبب الحقيقي. هذا الحادث يعكس التوترات السياسية المستمرة بين الدول الأعضاء، خاصة في ظل الحرب الروسية الأوكرانية.

جنوب أفريقيا ومصالح دول الجنوب

اجتماع مجموعة العشرين في جنوب أفريقيا يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الدولي وإعطاء صوت أكبر للدول النامية. ومع ذلك، فإن غياب واشنطن وعدم وجود صورة جماعية يعكسان التحديات الجيوسياسية التي تواجه النظام العالمي اليوم. وفي المقابل، يظهر الخطاب الذي قدمته جنوب أفريقيا كتعبير عن مصالح دول الجنوب العالمي، حيث أكدت على ضرورة دعم الدول الفقيرة، وتحقيق تمثيل عادل في السياسة الدولية. كما عبر وزير الخارجية الروسي عن رؤية

مشابهة، مشيراً إلى ضرورة تخلي الغرب عن التعاطي مع دول الجنوب العالمي من موقع «التفوق الأبيض»، مواقف كهذه كانت كفيلاً بإضفاء مناخ عام في مؤتمر العشرين يؤكد وجود رغبة حقيقية ومتزايدة في بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، يقوم أساساً على مشاركة واسعة لشعوب كان قد جرى تهميشها سابقاً، ولم تكن على مسافة واحدة من المؤسسات الدولية صاحبة القرار. هناك لحظات تاريخية فارقة لا توثقها عدسات الكاميرات، فبالرغم من غياب الصورة

الجماعية لهذا اللقاء، إلا إن ما يجري يستحق حقاً التوثيق! فما جرى في جوهانسبرغ لا يمكن قراءته فقط من مخرجاته، أو من جدول أعمال الاجتماع، بل إن غياب الولايات المتحدة والمواقف المتشجبة للممثلين الغربيين في مقابل مساحة كبيرة للجنوب العالمي، تعكس كلها صورة واقعية للعالم، وقد يكون هذا اللقاء الذي استضافته أفريقيا للمرة الأولى في التاريخ نقطة عَلامَ جديدة في إعادة تحديد «العشرين» المؤثرين حقاً في الاقتصاد العالمي.

الكيان الصهيوني بدأ يحصد آثار هزيمته



ما إن وُقِعَ الاتفاق وتوقفت الحرب على قطاع غزة، وبدأ تبادل الأسرى فعلياً بين الكيان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية، حتى بدأت الارتدادات السياسية تظهر داخل الكيان نفسه وترتفع تدريجياً.

■ يزن بوظو

الانطباع العام الدائر داخل أوساط الكيان، أو خارجه، أنه منهزم وخاسر في معركة طوفان الأقصى، التي فرضتها عليه المقاومة الفلسطينية، وذلك رغم جرائمه وفضائعه كلها بحق المدنيين الفلسطينيين، ومناطق سكنهم، ومحاولات تهجيرهم، وبت واضحاً أن محاولات المماطلة كلها التي كان يقوم بها الكيان الصهيوني لوقف الحرب وإنجاز الصفقة سابقاً، ولا يزال يحاول تأجيل إتمامها حتى الآن بالمماطلة بتطبيق مراحلها، وتسليم الأسرى الفلسطينيين في المواعيد المتفق عليها وغيرها، إنما كان ولا يزال يهدف لتأخير الاستحقاق، وتأخير إعلان هزيمته في هذه المعركة قدر الإمكان. حماس انتصرت

كما يتضح يوماً تلو آخر، وبشكل أوضح، زيف السردية الصهيونية

حول القضاء على المقاومة الفلسطينية، أو إضعافها في قطاع غزة، سواء كتخطيط وعد وعتاد، أو بالدعم الشعبي الفلسطيني لها، حيث تثبت المشاهد والصور والمقابلات الصحفية والتلفزيونية وغيرها بما فيها مشاهد عمليات تسليم الأسرى «الإسرائيليين» من مناطق مختلفة في كل مرة، مدى سيطرة المقاومة الفلسطينية على القطاع، وتأكيداً لحضورها فيه، وبدعم شعبي لها، بشكل لا يختلف عما قبل 7 أكتوبر.

من جهة أخرى، يبرز تباين واضح بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني بالتعامل مع الأسرى من جهة، وتعامل ومواقف الأسرى مع محتجزهم من جهة أخرى، بما يعنيه ذلك من صدى شعبي وسياسي واسع، سواء في فلسطين المحتلة لدى الطرفين، أو حتى في الخارج... ليشكل المشهد الذي يقبل فيه الأسير «الإسرائيلي» جباه المقاومين الفلسطينيين قبل تسليمه، أو المشاهد الأخرى السابقة التي يعانق بها الأسرى المقاومين أو يضحكون معهم، صدمة وضربة كبيرة لحكومة كيان الاحتلال،

أما داخل الكيان الصهيوني، وأمام ذلك كله، يتساءل «الإسرائيليون» لماذا دامت هذه الحرب هذه الفترة كلها أساساً، وليعود العديد من أسراهم جثثاً الآن، عوضاً عن عودتهم أحياء قبل أكثر من عام؟ خاصة وأن أيّاً من أهداف الحرب لم يجر تحقيقه أبداً، بل على العكس من ذلك. وأمام هذا كله، تتعرض حكومة نتنياهو لضغوط داخلية كبرى، ما زلنا نرى مؤشراتنا الأولى. والتي من المحتمل أن تصل حد الانفجار.

بالظهور، وتبين فشل المنظومة الأمنية والاستخباراتية الصهيونية، مقابل التقدم الاستخباراتي والاختراق المعلوماتي للمقاومة الفلسطينية، لتلك الدرجة التي ظنّ بها المقاومون الفلسطينيون قبل تنفيذ العملية أن الكيان لا بد وأنه ينصب فخاً للمقاومين لحظة بدء عملياتهم، وفقاً لأحد التقارير، وفكر محمد الضيف لبعض الوقت بإيقاف العملية برمتها بسبب الظنّ بهكذا احتمال.

بينما يخرج الأسرى الفلسطينيين بأجسادهم المنهكة، وإصابات بالغة ومحمّلين قسراً برسائل تهديدية كالملابس التي أجبروا على ارتدائها قبل الإفراج عنهم مؤخراً، وطبع عليها «أطارد أعدائي فأدرهم ولا أرجع حتى القضاء عليهم» أو «لا ننسى ولا نغفر».

تقارير 7 أكتوبر بدأت بالظهور
كما بدأت بعض التقارير التفصيلية حول عملية الـ 7 من أكتوبر

أوروبا على «طاولة الأطفال» في أوكرانيا...



إنّ المفاوضات التي تجري - في العلن وفي الخفاء - بين الولايات المتحدة وروسيا، على الكثير من القضايا حول العالم، وأبرزها حول الصراع في أوكرانيا، والذي تحتضن جلساته السعودية، هي أكثر حدث يحظى بالاهتمام العالمي لشدة محوريته بالنسبة للمستقبل. لكن، ورغم أنه من المبكر الجزم بالتأثيرات الجوهرية لهذه المفاوضات، فقد بدأ بعضها يظهر بالفعل، وخاصة بالنسبة لأوروبا، وهو ما يمكن الإشارة إليه بكلمة الرئيس التنفيذي لواحدة من أكبر شركات السلاح الألمانية حين قال: «تم إجلاس أوروبا على طاولة الأطفال في مباحثات السلام حول أوكرانيا». فهل يمكن لأوروبا أن تخرج من هذا التهميش وتجد لنفسها مكاناً آخر؟

إعداد: عروة درويش

بات من الواضح، كما أيدت ذلك تقارير عديدة، أن توصيف الصراع في أوكرانيا في التقارير الإعلامية والوثائق الرسمية للناقد قد تغير بشكل ملحوظ. فقد تم استبدال العبارة المستخدمة سابقاً «الغزو الروسي لأوكرانيا» بعبارة مثل «الصراع الأوكراني» أو «حرب أوكرانيا». كما أعلن ترامب في أكثر من مكان بأن هذا الصراع بدأه الأوكرانيون أنفسهم، معتبراً أنها ليست حرباً حكيمة. بطبيعة الحال، لم ينسَ ترامب أن يضيف عبارته الشهيرة: «لو كنت رئيساً، لما اندلعت الحرب».

يعلم الجميع أنّ أوكرانيا هي الطرف المباشر في هذا الصراع، وأنّ أوروبا هي الأكثر تأثراً به، لكن في المفاوضات، فإن الطرفين اللذين جلسا إلى الطاولة هما الولايات المتحدة وروسيا، بينما يتوسطهما ممثل عن السعودية. في هذا الوقت، بينما كانت واشنطن وموسكو تتفاوضان هناك، عقد ماكرون اجتماعاً طارئاً مع قادة الاتحاد الأوروبي في باريس. لكنّ مثل هذه التحركات، غير المنتجة عملياً، لا يمكن أن تزيل وصمة السخريّة «بإجلاس أوروبا إلى طاولة الأطفال»، وإقصائها عن المشاركة في التحدّث عن مسألة هي أكثر من تضرر منها، كما تظهر أرقام السنوات القليلة الماضية.

في السياق ذاته، أدلى وزير الخارجية الصيني «وانغ يي» بتصريح لافت في مؤتمر ميونيخ للامن: «لطالما اتهمتم الصين بأنها الدولة التي تخرق القواعد ولا تحترم النظام العالمي،

لكن في الحقيقة، الصين ليست كذلك. أما الآن، فقد ظهر الفاعل الحقيقي الذي ينتهك القواعد الأساسية للنظام الدولي». تحت حكم ترامب، لم تفعل الولايات المتحدة إلا إظهار وجهها الحقيقي: كيف يمكن لدولة مهيمنة، كانت في الأصل صانعة النظام الدولي، أن تقود حرق جميع القواعد، وتعتمد على إغراق حلفائها أولاً، دون أي قيود.

إذا ما أردنا أن نكون واقعيين ومباشرين: ما هو الأساس الذي ترتكز عليه أفعال الولايات المتحدة؟ ولماذا تملك روسيا الأهلية للجولس إلى طاولة المفاوضات بينما لا تملكها أوروبا؟ ببساطة، كل ذلك يعتمد على القوة الاقتصادية والعسكرية. لهذا تمّ إقصاء أوروبا ووضعها على الطاولة الجانبية... لأنها لا تملك القوة الكافية.

هذا يعيدنا إلى موضوع قديم متجدد: هل دعوات بعض النخب الأوروبية إلى إنشاء جيش أوروبي محقّة، وهل حان وقتها الآن لتغيّر وضع أوروبا؟ في مؤتمر ميونيخ للامن، صرح زيلينسكي مستجدياً: «أن الأوان لإنشاء جيش أوروبي». لكن هذا التصريح يبدو في ظروف اليوم كأنه نكتة.

الجيش الأوروبي الموحد

ليست فكرة إنشاء جيش أوروبي بالجديدة. قبل تأسيس الناتو، كان هناك «معاهدة بروكسل» التي سعت لإنشاء تحالف دفاعي أوروبي، لكنها لم تنجح. ثم في خمسينيات القرن الماضي، طرحت فرنسا ما عرف بـ«خطة فوشيه»، لكن اللافت أن فرنسا نفسها هي من

أسقطت هذا المشروع لاحقاً.

يدرك الباحثون في تكامل أوروبا السياسي أن التعاون في مجالي السياسة والدفاع كان خطأ أخطر خلال الحرب الباردة، خصوصاً التعاون الدفاعي، حيث تجنّب الجميع حتى مجرد الحديث عنه. لكن بعد انتهاء الحرب الباردة، ومنذ حرب البوسنة، ثم حرب كوسوفو، وصولاً إلى الصراع الحالي في أوكرانيا، كثيرون في أوروبا من اعتبروا أنّ الحاجة إلى جيش أوروبي أصبحت أكثر إلحاحاً. غير أن تأسيس مثل هذا الجيش يطرح أسئلة معقدة: كيف ستدار القوة العسكرية؟ من سيتحكم بها؟ هل ستخلى الدول عن سيادتها العسكرية لصالح قيادة فوق وطنية؟ في ظل وجود الناتو، كانت فكرة الجيش الأوروبي تبدو غير قابلة للتحقيق، وإذا تحققت، فهذا يعني أن الناتو لم يعد ضرورياً أصلاً.

لكن التحدي الأكبر الذي سيواجه أوروبا إنّ هي عمدت حقاً إلى إنشاء مثل هذا الجيش، ليس فقط القدرة العسكرية، بل أيضاً الابتزاز السياسي والاقتصادي الذي تمارسه الولايات المتحدة عليها. هذا الواقع هو نتيجة لفشل أوروبا في التعامل مع المخاطر الجيوسياسية بشكل صحيح خلال مسار تكاملها. وكنتيجة لذلك، تدفع أوروبا ثمناً باهظاً، وهذا أصبح أمراً شبه محسوم. وان تمكنت من التخلص من الابتزاز الأمريكي، فربما فكرة جيش أوروبي «مناهض لروسيا» لن تكون مطلوبة أساساً، وسيتمّ عندها طرح آلية تكامل عسكري مع روسيا.

علاوة على ذلك، رغم أن أوكرانيا هي الطرف المباشر في الصراع، فهي أبعد ما تكون عن امتلاك كلمة في هذه المفاوضات. يمكن ملاحظة أن روسيا، رغم تجاوبها مع مقترحات الولايات المتحدة في المفاوضات، إلا أنها تحافظ على حدود واضحة في موقفها. فقد صرّح وزير الخارجية لافروف بوضوح: «لن نشكّي بشأن اتفاقية مينسك، لكن إذا كنتم تعتقدون أنه يمكنكم خداعنا مجدداً ودفعنا لوقف عملياتنا بهذه الطريقة، فأنتم واهمون». يأخذنا هذا إلى نوع من التعقيد في المشهد، فترامب يريد إنهاء الحرب بحماس، ويمكن

دافعه الأساسي لذلك في حساباته السياسية. يحتاج ترامب إلى تحقيق انتصار سياسي قبل الانتخابات الرئاسية القادمة، تماماً كما سعى لدخول «البيت الأبيض» بزخم سياسي ضخم. ربّما الدافع السياسي الأقرب هو مواجهته اختباراً كبيراً في انتخابات الكونغرس في عام 2026. إذا لم يحقق نتائج إيجابية، فسيكون موقفه ضعيفاً مستقبلاً.

لهذا، يسعى ترامب إلى تحقيق أي مكاسب سياسية، حتى لو لم تكن هناك حلول جوهرية سريعة. يريد أن يظهر كرجل الصفقات، لكنه يدرك أن أي تنازل واضح أمام روسيا، مثل الموافقة على تسليمها خمسة أقاليم، قد يضعه في مشكلة سياسية. لذا فهو يتعامل بحذر شديد.

التفصيل الآخر المثير للاهتمام، والذي قد يعطي نوعاً من طوق النجاة للأمريكيين الساعين للحل، هو أنّ الرئيس الروسي بوتين قال سابقاً إن زيلينسكي لم يجر انتخابات، وبذلك فقد شرعيته كرئيس وفقاً للقانون الأوكراني. الآن، بدأ الإعلام الأمريكي باستخدام الخطاب ذاته، بل إن ترامب نفسه بدأ يتبنى هذا الطرح، ما يشكّل تطوراً بالغ الأهمية لا يمكن اعتباره مجرد «استعراض ترامبي».

بحرص ترامب في كل هذا أن تكون رسالته إلى أوروبا واضحة، ومن بين الإشارات التي يرسلها اليوم أنّ العلاقة بين واشنطن وبروكسل تتجه نحو إعادة هيكلة جذرية، وهذا بحد ذاته أحد أهدافه السياسية. من أجل حدوث ذلك، سيعمد الإعلام الأمريكي في الغالب الأعم إلى إعادة تشكيل صورة روسيا، بحيث لا تُصوّر «إمبراطورية الشر» كما هو الحال الآن، وتكرار أحاديث ترامب لأوروبا بأنّ عليهم أن يدفعوا أكثر كي تحميهم أمريكا. لهذا، المشهد السياسي الحالي لا يزال مفتوحاً على تطورات متسارعة. الترقب الحذر مطلوب، لأن الجولة القادمة من الصراع الجيوسياسي ستكون مثيرة للغاية.

أوروبا الضعيفة

لم يكن ضعف أوروبا مكتشفاً بهذا الشكل من قبل. قام الرئيس ترامب، وبشكل فجّ كما رأينا،

أوروبا عاجزة

لوحدها على طاولة الصراع مع الروس الذي سيرفع الأثمان عليها، والبدل ان تستبدل نخبا بأخرين قادرين على فهم موقعهم المتراجع في خريطة العالم اليوم

هل يمكنها أن تحجز لنفسها مكاناً آخر؟



كما ذكر دبلوماسي أوروبي بارز للصحيفة: «إيجاد حلول بديلة».

من جهة أخرى، هناك أطراف تبدو لها الحرب في أوكرانيا غير قابلة للانتهاء على هذه الشاكلة، ربما تأتي بولندا، التي كانت في حالة تنسيق مع الولايات المتحدة خارج الإطار الأوروبي، على رأس هؤلاء الأطراف.

عند الحديث عن السلام، تظهر بولندا وكأنها تراقب عن كثب مدينة لفيف الأوكرانية، وذلك وفقاً لرئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي سيرغي ناريشكين. قال ناريشكين خلال اجتماع حول الحقوق التاريخية للأراضي الأوكرانية: «لطالما ادعت بولندا ملكيتها لما تسميه «المناطق الشرقية»، وقد أطلق عليها لقب «ضلع أوروبا» في القرن الماضي، وهو مصطلح يعود لرئيس الوزراء البريطاني تشرشل. والآن، تضع بولندا عينها على لفيف، ولديها أسباب لذلك».

أصبحت «غاليشيا» و«فولينيا» جزءاً من «أوكرانيا» السوفيتية عام 1939، بعد دخول الجيش الأحمر لبولندا. في الماضي، سعت بولندا لإعادة توطين آلاف العسكريين البولنديين المتقاعدين في هذه المناطق، مما ساهم في زيادة العداء بين القوميين الأوكرانيين والبولنديين. لا تزال «مجزرة فولين» - وهي سلسلة من عمليات القتل الجماعي التي نفذت بين 1943 و1944 من قبل القوميين الأوكران ضد المدنيين البولنديين - رمزاً للكراهية التاريخية بين الجانبين، حيث تعتبر جزءاً من الذاكرة الجماعية للبولنديين. فهل يقبل البولنديون، وربما الهنغار والرومان، بعدم الحصول على شيء من أوكرانيا؟

إذا ما أردنا استخلاص نتيجة من هذه المعطيات، فهي كالتالي: أوروبا غير قادرة لوحدها على إطالة الصراع مع الروس، وهي بهذا أمام خيارين: الإنكار لفترة أطول ودفع ثمن ذلك - سياسياً واقتصادياً وربماً عسكرياً. أو إخراج النخب الحاليين واستبدالهم بأخرين قادرين على فهم موقعهم الحقيقي في خريطة العالم اليوم... إما هذا، أو البقاء على طاولة الأطفال في قضايا مستقبلية أخرى...

لهذه الخطابات باتوا يدركون مدى تراجع هذه الخطابات، وكذلك تناقضها: فإن كانت روسيا ضعيفة حدّ تراجعها بعد الحرب في أوكرانيا، فكيف تكون قادرة على غزو أوروبا؟ وإن لم تكن، فلماذا على الأوروبيين أن يستمروا بالخسارات إزاء دولة قادرة على هزيمتهم، بدلاً من الحلول الدبلوماسية؟

إن انعطافة ترامب نحو السلام تعدّ رفضاً للأوهام الخطيرة للمتشددين، وانتصاراً للعقلانية. أوضح وزير الدفاع الأمريكي بيت هيجست أنّ النهج الجديد قائم على «الاعتراف بواقع القوة العسكرية على الأرض». سنستمع تالياً للمزيد من «العقلانيين» في أوروبا، وهذا لا شك فيه. فالواقع الموضوعي لأوروبا يقول بأنّ عليها التكيف مع الحقائق العالمية الجديدة، وعلى رأسها تلك الآتية من الطرف الآخر للأطلسي. تظهر التجارب التاريخية أنّ هؤلاء «العقلانيين» يظهرون للعلن في الأوقات المناسبة، وقد يكون هذا هو وقتهم الأنسب.

هل ينتقلون إلى طاولة الكبار؟

ربما السؤال الأنسب الآن: هل يمكن لأوروبا أن تنتقل من «طاولة الصغار» إلى أخرى تليق بندّ؟ في الحقيقة، وضمن الإعدادات الحالية، الإجابة البسيطة: لا.

إنّ الذعر الذي اجتاحت كييف، وداعميها من الأوروبيين، بعد مكالمة بوتين وترامب في 12 شباط الذي أعلن فيها عن المفاوضات، لم يكن كافياً لتحفيز ردات فعل إيجابية سريعة لدى نخب أوروبا وصانعي سياساتها الحاليين. لكن قد تكون هناك بوادر جيّدة للأوروبيين. صرّح زيلينسكي في مقابلة مع صحيفة الغارديان البريطانية أنّ أوروبا لا تستطيع توفير ضمانات أمنية موثوقة لكييف دون واشنطن، وأنّ مثل هذه الضمانات ستكون غير واقعية. لكنه بالرغم من ذلك، دعا إلى نشر قوات متعددة الجنسيات في أوكرانيا بعد وقف إطلاق النار، وهو الأمر الذي لم يبد القادة الأوروبيون أي دعم له، والسبب في ذلك ليس العقلانية، بل إدراك ما قاله زيلينسكي نفسه: لا يمكن فعل ذلك دون الولايات المتحدة، وعليهم

فقد ظهر شعار جديد: «لا مفاوضات بشأن أوكرانيا دون أوكرانيا» و«السلام من خلال القوة».

لكن ماذا يعني هذا الشعار الجديد؟ حرب لعشر سنوات أخرى؟ وصف وزير الخارجية البولندي رادوسلاف سيكورسكي النزاع بأنه «حرب استعمارية كلاسيكية» قد تستمر لعشر سنوات أخرى. المتشددون الأوروبيون مستعدون لرؤية أوكرانيا تتحول إلى «دولة فاشلة»، طالما أن روسيا لا تحقق الانتصار. إنّ هؤلاء، رغم عدم واقعتهم وعدم كفاية مواردهم لينفذوا أجنداتهم، لا يابهون بالحق كارثة جيوسياسية بأوروبا ذاتها.

يحاول هؤلاء والناطقون باسمهم، أن يبرروا سعيهم لتحقيق زيادة هائلة في الإنفاق الدفاعي الأوروبي، بالاعتماد على فرضية أن اقتصاد أوروبا يفوق حجم الاقتصاد الروسي بعشر مرات، ويمكن تحويله بسرعة إلى قوة عسكرية قابلة للنشر. لكن هذه مجرد أوهام، لأنّ التوازن العسكري يميل بوضوح لصالح روسيا. كما نفذت القوى البشرية من أوكرانيا، وحتى وزير دفاع ليتوانيا يعترف بأن الجيش الروسي أصبح أكبر بثلاث مرات مما كان عليه في شباط 2022. هذا ناهيك عن تفوق روسيا على كامل أوروبا في مجال التصنيع العسكري. أظهرت تقارير مستقلة بشكل قاطع أنّ الجيوش الأوروبية الكبرى تعاني من نقص كارثي في العتاد والجنود المدربين، وأنّ جزءاً كبيراً من مخزون الأسلحة الذي كان متوفراً قد تم التبرع به لأوكرانيا. لذلك، دون دعم أو قيادة أمريكية، فإن بناء جيش أوروبي موحد هو وهم، وإن كان بالإمكان تنفيذه، فلن ير الثور قبل عقده من الزمن على أقلّ تقدير.

يزعم هؤلاء، من أصحاب الرؤوس الحامية والأجندات الفاشلة، أنّ روسيا تضعف اقتصادياً وعسكرياً بسبب الحرب، وهو ما يبدو مضحكاً بشكل كبير في الإعلام الغربي. يقولون أيضاً إنه لا يمكن الوثوق بروسيا تحت أي ظرف، وأنّ التساهل معها سيضعها على «التوسع الإمبراطوري». لكن المستمعين

بتحطيم الإطار القائم لدعم أوكرانيا من قبل الغرب. فقد تخلت الولايات المتحدة رسمياً عن السعي الذي استمر لمدة تسعة عشر عاماً لتوسيع الناتو ليشمل أوكرانيا، وهو المشروع المكلف والفاشل. كما تم إلغاء الالتزام باستعادة الأراضي الأوكرانية لما قبل 2014. علاوة على ذلك، أكدت واشنطن أنها لن ترسل قوات إلى أوكرانيا ولن تمد مظلة المادة 5 لأي «قوات حفظ سلام» غربية يتم نشرها هناك؛ «المادة مبسطة؛ إذا تعرّض أحد أعضاء الناتو لهجوم مسلح، فإن بقية الأعضاء سيعتبرون هذا الهجوم موجهاً ضدهم جميعاً، وسيخذون التدابير اللازمة، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، لمساعدة الدولة المعتدى عليها واستعادة الأمن والاستقرار في منطقة شمال الأطلسي».

الآن، لا يزال لدى البعض وهم بأن تتحمل أوروبا التكلفة الدفاعية وكذلك إعادة إعمار أوكرانيا، وذلك في الوقت الذي تسعى فيه أمريكا لاستعادة بعض من الـ 175 مليار دولار التي أنفقتها على الحرب من خلال اتفاق يمنحها ملكية الموارد المعدنية النادرة في أوكرانيا دون مقابل! وكما أكد المبعوث الأمريكي الخاص لأوكرانيا وروسيا كيث كيلوغ، فإن أوروبا لن يكون لها حتى رأي حاسم في الصفقة التي ستبرمها أمريكا لإنهاء الحرب.

لكن بالرغم من كلّ هذه المؤشرات، لا يزال الإنكار مستمر لدى بعض السياسيين في أوروبا، فالاعتراف بالواقع هو أقرب إلى كابوس. تجاهل هؤلاء طوال السنوات الثلاث الماضية كل المؤشرات التي أظهرت أن الغرب غير قادر على هزيمة روسيا في أوكرانيا. وفي كل محطة من محطات الحرب، أرادوا التصعيد أكثر فأكثر لإضعاف روسيا.

حتى بعد تراجع القوة العسكرية الأوكرانية، لا يزالون يطالبون بمزيد من الدعم. كان شعارهم ذات يوم: «نحن مع أوكرانيا مهما استغرق الأمر»، ثم تحول في 2024 إلى: «أوكرانيا في طريقها الحتمي إلى الناتو، وعلينا وضعها في أقوى موقف تفاوضي ممكن». أما في 2025،

ديكتاتورية التهميش والفوضى



غالباً ما تقاس الأمور بنتائجها، واليوم يتحسس الناس ويعيشون بالملحوس ما وصل إليه حالهم وحال البلاد خلال أيام وأسابيع قليلة مرت سريعاً.

■ إيمان الأحمد

تقوم بعض صفحات التواصل بتسجيل حصيلة اليوم من الأعمال الإجرامية التي تحدث في دمشق أو غيرها في بعض المدن. «سرقة واضحة في وضح النهار، وقتل مرتبط بالسرقة، إصابات قد تصل إلى الموت نتيجة التعرض لمحاولة سرقة في الشارع، تخدير سيدة في النهار أثناء وجودها في السوق في دمشق وسرقة مصاغها الذهبي، بلاغات عن سرقة عدة سيارات «وميتورات» في العاصمة، المساعات تباع على الطريق، خطف أصحاب محلات وطلب فدية بالقطع الصعب والآف الدولارات مع ما يلزم من عدة لترهيب أهل المختطف عن طريق إرسال فيديوهات وصور لتعذيبه للضغط على أهله، و... الخ».

يتساءل الناس محقين في أسباب ذلك بعد فرحتهم التي لم تكتمل بسقوط الديكتاتورية في سورية، حسب تعبيرهم، ورغم حالة الانتعاش والأمل التي أنتجتها حرارة النقاش السياسي العام الجاري في طول البلاد وعرضها، ولكن الناس تتعامل مع الوقائع والتفاصيل اليومية ويبحثون عن الأمان بكل خطوة يخطونها. والأمان الذي يريدهون هنا ليس محصوراً بالمعنى الأمني المباشر فقط، بل الأمان بالمعنى الغذائي والاجتماعي والاقتصادي... الخ.

يعرف ناس سورية وأهلها حالة

التهميش والفوضى اليوم في مفاصل عديدة من حياتهم وكيف يمكن حل كل هذه المسائل ومعالجتها؟ هناك حاجة ملحة للإجابة عن الأسئلة الكثيرة المحقة التي تطرح اليوم من كل المجتمع السوري فقد دخلت البلاد في «حالة الضرورة، الضرورة البسيطة والقصى في أن معاً التي تتمثل في معضلة الحياة والموت» حسب تعبير غرامشي، فإما حياة أمنة وكريمة لكل ناسها وشرافاتها، وإما انتصار الفوضى والذهاب إلى مزيد من الخراب.

المقيت من امتهان الكرامة ودفعوا دماً غالباً في سبيل التخلص منه، ولذلك من حقهم اليوم أن يتساءلوا من المستفيد من حل بعض أجهزة الدولة وتسريح من فيها، وكيف سيحصلون على الأمان في دولة ليس فيها حتى شرطة مرور. ولماذا جرى إطلاق سراح مرتكبي الجرائم بالمعنى الجنائي، سرقة وقتل وغيرها، دون التمييز بين هؤلاء وبين السجناء السياسيين ممن دفعوا ثمناً غالباً في سبيل أمان السوريين والحفاظ على كرامتهم. ومن المسؤول عن إعادة إنتاج حالة

«الديكتاتورية» من خلال الفقر والقهر الذي تسبب لهم فيه من كان ينهب خيرات البلاد ويراكم الثروات مع شريحة كبيرة من المنتفعين من أمراء الحرب وتجار الأزمات وحتى الخونة. ويعرفون أنهم كانوا دوماً وقوداً لسارقي اللقمة والكرامة، ومن كان يطبل لانتصارات وهمية بينما كان يزرع الفوضى في كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من خلال التهميش المستمر في كل جوانب الحياة، واحتمل السوريون ذلك المسلسل الطويل

الحوار الوطني حالة متواصلة



4- الحوار بين السوريين هو حوار بينهم كأفراد ومجتمع وكتيارات سياسية وفكرية، ولذا فإن أي مؤتمر تأسيسي حقيقي، وضمننا المؤتمر الوطني العام المطلوب، ينبغي أن يقوم على أساس التمثيلات السياسية والاجتماعية مع مراعاة كل أشكال التنوع في المجتمع السوري، ومع الاستفادة من الكفاءات والخبرات الفردية، لكن نقطة البدء التي تسمح بتكريس وحدة البلاد هي التمثيلات السياسية والاجتماعية العابرة للقوميات والأديان والطوائف.

وفي ظل الدمار الهائل في البنية التحتية، فإن وضع الناس المعيشي ينبغي أن يكون أولوية الأولويات، وأن تكون واحدة من أهم وظائف مؤتمر الحوار الوطني ومن ثم المؤتمر الوطني العام هي صياغة النموذج الاقتصادي السوري الجديد الذي ينبغي أن يحقق أعماق عدالة اجتماعية وأعلى نمو وبل اعتماد على الإمكانيات المحلية بالدرجة الأولى وعلى صياغة العلاقات الدولية لسورية بالاستفادة من التوازن الدولي الجديد وخاصة الدول الصاعدة التي تستطيع مواجهة العقوبات الغربية وعدم الرضوخ لها.

عليه هو مؤتمر ذو طبيعة تشاورية، ويخرج بتوصيات وليس قرارات، وهو أمر مفيد بكل الأحوال ولكنه ليس نهاية المطاف، المطلوب هو مؤتمر وطني عام يكون واسع التمثيل السياسي والاجتماعي ويكون سيداً لنفسه ويصدر قرارات لا توصيات، وتكون قراراته هي المدخل لصياغة الدستور الدائم ولقوانين الانتخاب والأحزاب والإعلام، وللإشراف على انتخابات حرة ونزيهة تتحقق من خلالها سلطة وسيادة الشعب السوري على بلاده.

مداخلة الرفيقة د. عربو المصري المقدمة في الجلسة الحوارية ضمن مسار الحوار الوطني التي عقدت في مدينة دمشق مساء الخميس 20 شباط 2025:

2- يجب ألا يكون الحوار حواراً شكلياً ويجب أن يكون أداة من أدوات إنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، ولذا فإن مؤتمر الحوار الوطني الذي يجري العمل عليه ينبغي أن يكون خطوة أولى نحو المؤتمر الوطني العام. المؤتمر الذي يجري العمل

1 الحوار الوطني يجب أن يكون حالة متواصلة وغير محصورة بمؤتمر هنا أو هناك

قاسيون

للاطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز ال QR:



قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

60000

2025

استمرار حملة الاشتراكات السنوية < كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار